بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)

دراسة قياسية

اعداد

رائد زكي الخصاونة

اشراف

الدكتور وليد حميدات

ايار ١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن
خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)

دراسة قياسية

رائد زكي سعيد الخصاونة

بكالوريوس اقتصاد ١٩٩٣

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في جامعة

اليرموك/قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة

الدكتور وليد حميدات _____ (رئيساً ومشرفاً)

الأستاذ الدكتور رياض المومني _____ (عضواً)

الدكتور ابراهيم العزي _____ (عضواً)

١٩٩٨/٧/٢٢

ايار ١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الإهداء

إلى اللذيْن كدَّ الكدُّ من كدّهما

ومدَّ الصبرُ من صبرهما

إلـــى والـــديّ

أهدي هذا العمل اعترافاً ببعض الجميل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين لنعمه بأن منّ عليّ وأعانني على إنهاء هذه الرسالة، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وبعد،

فإنني أتقدم بالشكر لأستاذي الفاضل الدكتور وليد حميدات على قبوله الإشراف على هذه الرسالة، ولجهوده المخلصة، ونصائحه القيمة، وتوجيهاته السديدة التي أثرت هذه الرسالة وأخرجتها إلى حيز الوجود في الصورة التي هي عليها.

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذيّ الفاضلين: الأستاذ الدكتور رياض المومني والدكتور إبراهيم العزي، على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ملاحظاتهما القيّمة التي أثرت هذه الرسالة.

كما وأتقدم بالشكر العميق إلى والديّ الفاضلين وإلى شقيقي وشقيقاتي على دعمهم الموصول أثناء إعداد هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر الخالص إلى الدكتور محمد السمان الذي قام بتدقيق هذه الرسالة ومراجعتها لغوياً.

وأتقدم أيضاً بالشكر الجزيل إلى جميع أصدقائي وزملائي الذين عرفتهم أثناء الدراسة، وأخص بالذكر الأستاذ مروان طلفاح على كل دعم قدّموه أثناء إعداد هذه الرسالة.

ولا يفوتني أن أشكر أسرة مركز الهلال للطباعة، ممثلة بالأخ نديم العمري، والأخ حسين العمري، والأخت فاطمة الرواشدة، على جهودهم التي بذلوها في إخراج الرسالة بهذه الصورة.

الباحث

رائـــد زكـــي الخصاونـــة

ايار ١٩٩٨م

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

www.manaraa.com

محتويات الدراسة

المحتوى	الصفحة
– الإهداء	ب
– شكر وتقدير	ج
– محتويات الدراسة	د
– ملخص	ز
الفصل التمهيدي	
– المقدمة	٢
– الدراسات السابقة	٣
– أهمية الدراسة	٧
– هدف الدراسة ومنهجيتها	٧
– فرضيات الدراسة	٨
– مشكلة الدراسة	٩
– تسلسل الدراسة	٩
الفصل الأول	
الضمان الاجتماعي: نشأته وتطوره ونظريته العامة	
– تمهيد	١١
المبحث الأول: تعريف الضمان الاجتماعي	١٢
المبحث الثاني: عوامل نشوء الضمان الاجتماعي	١٤
أولاً: نشأة النظام الرأسمالي وتطوره	١٤
ثانياً: ظهور الحركة النقابية	١٥
المبحث الثالث: أهداف الضمان الاجتماعي	١٧
الفصل الثاني	
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن	
(أهدافها ومهامها وانجازاتها)	
– تمهيد	٢١
المبحث الأول: أهداف المؤسسة ومهامها	٢٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

محتويات الدراسة

المحتوى	الصفحة
الفصل الرابع	
قياس الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي	
- تمهيد	٧٣
أولاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار	٧٤
- النموذج القياسي	٧٤
- معادلات النموذج	٧٤
- تقدير النتائج	٧٧
- الصورة المختصرة للنموذج	٨٠
ثانياً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك	٨٣
- النموذج القياسي	٨٣
- تقدير النتائج	٨٤
ثالثاً: أثر الضمان الاجتماعي على حجم العمل	٨٥
- النموذج القياسي	٨٥
- تقدير النتائج	٨٦
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	
أولاً: نتائج الدراسة	٨٨
ثانياً: توصيات الدراسة	٩١
المراجع	
المراجع العربية	٩٣
المراجع الانجليزية	٩٥
الملاحق	
ملحق رقم (١أ)	٩٨
ملحق رقم (١ب)	٩٩
الملخص باللغة الانجليزية	١٠٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

محتويات الدراسة

المحتوى	الصفحة
المبحث الثاني: نشاطات المؤسسة وإنجازاتها	٢٥
١- متابعة المشمولين في الضمان	٢٥
٢- تقديم الخدمات وصرف الحقوق المستحقة للمؤمّن عليهم	٢٨
أولاً: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة	٢٨
ثانياً: تأمين إصابات العمل وأمراض المهنة	٢٩
٣- استثمار فوائض أموال الضمان	٣٠
المبحث الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة	٣٧
- تمهيد	٣٧
أولاً: استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٣٨
ثانياً: عوائد استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	٤٥
ثالثاً: نفقات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الإدارية	٤٨
رابعاً: إيرادات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونفقاتها الإجمالية	٥٠
خامساً: إعداد المؤمن عليهم لدى المؤسسة	٥٢

الفصل الثالث

آثار الضمان الاجتماعي

- تمهيد	٥٥
المبحث الأول: آثار الضمان الاجتماعي الاجتماعية والسياسية	٥٦
أولاً: الآثار الاجتماعية	٥٦
ثانياً: الآثار السياسية	٥٧
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي	٥٨
أولاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك والادخار	٥٨
ثانياً: أثر الضمان الاجتماعي على سوق العمل	٦٦
ثالثاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار	٦٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن

خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن من خلال معرفة مدى تأثير الضمان الاجتماعي على الاستثمار الكلي والاستهلاك وسوق العمل، من خلال بناء نماذج قياسية قادرة على قياس مثل هذه الآثار.

وقد بينت الدراسة من خلال التقدير الإحصائي، وجود علاقة إيجابية بين حجم احتياطات الضمان الاجتماعي، وحجم الاستثمار الكلي في الأردن، حيث أن نسبة مساهمة الاحتياطات النقدية للضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي تصل إلى حوالي ٢,٦٪. وكذلك بينت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين الاستهلاك واقتطاعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الفرد، حيث كانت مرونة الاستهلاك بالنسبة للاقتطاعات ١٢٪.

كما بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين استثمارات الضمان الاجتماعي وحجم القوى العاملة حيث إن زيادة استثمارات الضمان الاجتماعي بنسبة ١٪ تزيد من حجم تشغيل القوى العاملة بنسبة ٠,٧٪.

وتوصي الدراسة بضرورة تطوير إدارة الاستثمار لدى المؤسسة، بحيث تتماشى مع سياسات الاستثمار الحديثة، وإيجاد نوع من أنواع التنسيق بين أنظمة الضمان الاجتماعي لدى الدول العربية، من أجل تبادل الخبرات والمعلومات ونقل التجارب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل التمهيدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المقدمة

يعتبر العنصر البشري أحد العوامل الاقتصادية الهامة التي تدخل بشكل مباشر في عمليات الإنتاج، ويعتبر رفاه الأفراد من المؤشرات الرئيسة لتطور المجتمع اقتصادياً واجتماعياً. كما أن من أهم أهداف الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية هو زيادة الرفاه للأفراد. ومن هنا جاء نظام الضمان الاجتماعي.

والأردن كغيره من الدول يعطي اهتماماً بالغاً بالأفراد ورفاههم، حيث نشأت فكرة الضمان الاجتماعي، وبدأ التطبيق الفعلي لنظام الضمان الاجتماعي في عام ١٩٨٠ من خلال اصدار قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨ فأنشأت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، بهدف تطبيق أحكام القانون، وتحقيق غاياته في تأمين حياة كريمة للمواطنين.

وقد بدأ النظام الاجتماعي بالانتشار، وأخذ وضعه في الأردن من خلال توسيع مظلة المشتركين، وتفعيل قانون الضمان، كما أن لوعي العامل وصاحب العمل دوراً مهماً في تقبل النظام وانتشاره وأخذه بعده الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء. ومن نظرة سريعة لايرادات الضمان الاجتماعي، ومصروفاته، نلاحظ أن التزامات المؤسسة في الوقت الحالي محدودة إذ يوجد لديها فوائض قادرة على تغطية هذه الالتزامات، ولكن على المدى الطويل، وفي حالة بقاء المؤسسة معتمدة في ايراداتها على اشتراكات المشتركين في الضمان؛ فإنها ستواجه مشاكل في تسديد التزاماتها تجاه المواطنين؛ لذا كان لا بد من وضع سياسة استثمارية فعالة، قادرة على استغلال الاحتياطيات النقدية المتوفرة لدى المؤسسة، حفاظاً على مركز المؤسسة المالي وايجاد القدرة على مواجه التزاماتها المستقبلية، هذا فضلاً عن رفد الاقتصاد الأردني من خلال تفعيل وتحفيز الاستثمار الكلي في الأردن. حيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة استثمارات الضمان الاجتماعي تصل إلى أكثر من ١٠٪ من حجم الاستثمارات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الكلية في الأردن. لذا كان لا بد أن تكون السياسة الاستثمارية المعتمدة منسجمة مع خطة التنمية الاقتصادية الأردنية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف التي تطمح خطط التنمية لتحقيقها.

الدراسات السابقة:

هناك دراسات تحليلية سابقة تحدثت عن الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي، ومن أهم هذه الدراسات:

أولاً: دراسة مارتن فلدستاين (Martin Feldsten)[1] عام ١٩٧٤ بعنوان: "Social Security, Induced Retirment, and Aggregate Capital Accumulation.". حيث ناقشت الدراسة أثر الضمان الاجتماعي على التحفيز على التقاعد المبكر، وبينت الدراسة أهمية التمييز بين الادخار خلال فترة العمل، والاستهلاك خلال فترة التقاعد. كما بينت الدراسة أن للضمان الاجتماعي أثرين على الادخار: الأول يعمل على تقليل الادخار الشخصي، لأنها توجد البديل عنه. والثاني يعمل على زيادة الادخار الشخصي لأنها تعمل على تحديد سن العمل. وبالتالي زيادة فترة التقاعد التي تحتاج إلى ادخارات كبيرة من أجل تمويل هذه الفترة. وبالنتيجة فإن صافي أثر الضمان على الادخار يعتمد على القوة النسبية للأثرين السابقين.

ثانياً: دراسة اليسيا مانيل (Alicia H. Munnal)[2] عام ١٩٧٤ بعنوان: "The Impact of Social Security on Personal Savings" حيث ناقشت الدراسة أثر الضمان الاجتماعي على الادخار الشخصي، وكيف يعمل الضمان الاجتماعي على تحفيز الادخار وخصوصاً عن طريق فرض سن للتقاعد، حيث يعمل على زيادة الادخار عند الفرد، من أجل ضمان تمويل فترة ما بعد التقاعد. وقد وجدت الدراسة علاقة إيجابية بين معدل

(1) Feldsten Martin, Social Security, Induced Retirement, and Aggregate Capital Accumulation Journal of Political Economy, October 1974.

(2) Munnel Alicia H., "The Impact of Social Security on Personal Savings", National Tax Journal, December 1974.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الادخار الشخصي وبين سن التقاعد المتوقع، كما بينت الدراسة وجود علاقة إيجابية وأخرى سلبية بين الضمان الاجتماعي والادخار الشخصي، فالاشتراكات التي يدفعها الفرد تعمل على تقليل الادخار الشخصي وهذا جانب سلبي ومن جهة أخرى فإن فرض سن للتقاعد وتحديد سنوات العمل يعمل على زيادة الادخار الشخصي وذلك لضمان تمويل كاف خلال فترة التقاعد، وقد استخدمة الدراسة الاسلوب القياسي للتحليل المتغيرات الاقتصادية والتي كان منها الدخل المتاح، اشتراكات الاضمان الاجتماعي، ونسبة سنوات التقاعد الى سنوات العمل المتوقعة.

ثالثاً: هناك عدد من الدراسات والبحوث ألتي تمت في مجال الضمان الاجتماعي، والتي قام بها عدد من الباحثين الاقتصاديين المهتمين في هذا المجال، والتي قامت المنظمة العالمية للضمان الاجتماعي I.S.S.A بحصرها خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢ وكان من أهم هذه الدراسات[1]:

نموذج "MARIBEL" ونموذج "METRIC" ونموذج "SYSIFO"ونموذج "PROMETEIA" ونموذج "VINTAFII" ونموذج "TRESASURY" ونموذج "R.D.X.8" ونموذج "E.P.A" ونموذج "M.C.M"، وقد تضمنت هذه النماذج عدة معادلات توصيفية تدرس العلاقة بين الضمان الاجتماعي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

رابعاً: في دراسة حول أهداف الاستثمار لمشروعات الرواتب التقاعدية في المدى الطويل[2]، وجد أن كفاءة الأساليب الإدارية، القادرة على رسم السياسات والاستراتيجيات، قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار لمشروعات الرواتب التقاعدية.

---

(1) M.A, Coppini, "The Redistribution of Incom Arising From Social Security Techniques and Methods of Measurment, Rome, 1979.

(2) Ellic, C.D., Pension Funds Need Management, Financial Analysis Journal, May-Jun, 1979.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

خامساً: في دراسة حول التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية[1]، كان من أهم نتائجها:

١- إنّ نظام الضمان الاجتماعي، يعمل تلقائياً على توزيع الدخل، كما يعمل على امتصاص جزء مهم من الدخول الشخصية، والتي تؤثر على القوة الشرائية.

٢- إنّ للاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي دوراً مهماً وأساسياً في تحفيز الاستثمار الكلّي.

٣- إنّ حجم الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، يتأثر وبشكل واضح بحجم القوى العاملة والأجر الكلي المدفوع في المملكة العربية السعودية.

سادساً: في دراسة حول تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشّرات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية[2]، استخدم فيها الباحثان الأسلوب القياسي، لتحديد أثر التغيّرات الاقتصادية على نظام الضمان الاجتماعي، في المملكة العربية السعودية، وقد تمّ اختبار عدد من النماذج القياسية الفردية، والآنية لتحديد مثل هذه الآثار. وكان من أهمّ هذه النتائج:

١- إنّ الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، يتأثر بطرق مباشرة بمستوى الناتج المحلي، ونسبة القطاع النفطي من هذا الناتج، ومدى الأهمية النسبية لقطاعات التشييد، والبناء، والخدمات.

٢- توجد علاقة طردية قوية بين مستوى المدّخرات الوطنية، ومتغيّرات الضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية.

٣- إن التغير في مستوى متوسّط الأجور، يؤثّر في قيمة الاشتراكات المجمعة، ولكن لا تؤثر في التعويضات، أو الاحتياطيات المجمعة للضمان الاجتماعي في السعودية.

---

(١) الدسوقي، ابراهيم وغزال، عامر، نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٠، الرياض.

(٢) مختار، محمد متولي والدسوقي، ابراهيم ، تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩١، الرياض.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- يوجد علاقة بين احتياطيات الضمان الاجتماعي النقدية، وأسعار الفائدة العالمية، حيث إن جزءاً كبيراً من هذه الاحتياطيات، يستثمر في الخارج، نظراً لضيق الطاقة الاستيعابية لهذا الاقتصاد.

سابعاً: في دراسة حول الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردن، من خلال بناء نموذج قياسي آني[1]، استخدمت استثمارات الضمان الاجتماعي، كمحدّد أساسي لدالّة الاستثمار الكلّي. وكان من أهمّ نتائج الدراسة ما يلي:

١- إنّ رأس المال يتمّ اهتلاكه بنسبة ٢٣٪ في معادلة الاستثمار، ومن ثَمَّ يتم احلاله.

٢- إنّ استثمارات الضمان الاجتماعي تؤثّر على الاستثمار الكلّي بشكل كبير ومعنوي.

٣- يعتمد حجم استثمارات الضمان الاجتماعي بالدرجة الأولى على حجم القوى العاملة، والأجر الكلي المدفوع في الأردن.

وبعد استعراض الدراسات السابقة لوحظ أن هذه الدراسات لم تكن شاملة لموضوع الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي كما أن قليل من هذه الدراسات قامت بقياس هذه الآثار إحصائياً لذا فإن هذه الدراسة ستقوم -التي تعتبر مساهمة إضافية في مجال دراسة أثر الضمان الاجتماعي على المتغيرات الاقتصادية في الأردن مثل الاستثمار، والاستهلاك، وسوق العمل، وذلك بعرض النظرية الاقتصادية التي تطرّقت لمثل هذه المواضيع وبقياس هذه الآثار قياسياً من خلال بناء نماذج قياسية قادرة على قياس مثل هذه الآثار.

---

(١) الحلاق، سعيد وآخرون، دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن، دراسة قياسية (١٩٨٠-١٩٩٣)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٩٩٦، عمان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنّ موضوع الضمان الاجتماعي موضوع يتعامل مع شريحة مهمة وضرورية للاقتصاد، حيث يرتبط الضمان الاجتماعي بالعنصر البشري، الذي يعدّ العنصر الأهم من عناصر الإنتاج، وحيث إن الضمان بدأ يأخذ بُعداً اقتصادياً واسعاً في اقتصاديات الدول، النامية منها أو المتقدمة، فكان من الأهمية بمكان دراسة الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي، حيث إن للضمان الاجتماعي آثار اقتصادية واضحة على الاستثمار والاستهلاك وسوق العمل وخصوصاً أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تعتبر من أكبر المؤسسات المالية في الأردن وأنها تلعب دوراً مهماً في تحسين المستوى الاقتصادي في الأردن.

هدف الدراسة ومنهجيتها:

إن الهدف الرئيس للدراسة، هو محاولة قياس الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردنّ خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٩٥) ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال:

أولاً: دراسة الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للاحتياطات النقدية للضمان الاجتماعي على الاستثمار والادخار في الاردن، حيث أن للضمان الاجتماعي اثر واضح على السلوك الاقتصادي للافراد وخاصة فيما يتعلق بالسلوك الادخاري، حيث أن للضمان الاجتماعي ثلاث آثار اقتصادية على الادخار هي:-

أ - اثر تعويض الثروة، ويأتي هذا الاثر عن شعور المؤمن عليهم بالطمأنينة على مستقبلهم نتيجة اشتراكاهم في نظام الضمان الاجتماعي الامر الذي يؤدي الى تقليل ادخارهم الشخصي والتالي انخفاض التراكم الرأسمالي.[1]

ب - أثر التقاعد المبكر، ويأتي هذا الاثر عندما يعمل الضمان الاجتماعي على التحفيز على التقاعد المبكر لدى المؤمن عليهم نتيجة اطمئنانهم على

(1) Felstein, Martin, Fisical Policies, Capital Formaiton and Capitalisim, NBER, October, 1994, P. 19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مستقبلهم مما يؤدي الى زيادة فترة التقاعد وانخفاض فترة العمل وهذا يتطلب زيادة حجم الادخار الشخصي لضمان تمويل فترة التقاعد.[1]

جـ- أثر الاعالة ويأتي هذا لاثر نتيجة العمل لضمان مستقبل الاطفال حيث يوجه الافراد منافعهم التي يحصلون عليها من الضمان لتعويض اطفالهم في المستقبل كما انه يولد إتجاه لدى الافراد لزيادة مدخراتهم الشخصية من أجل ضمان مستقبل اطفالهم.[2]

ثانياً : دراسة أثر الضمان الاجتماعي على متغيرات مهمة في الاقتصاد كالاستهلاك وسوق العمل.

وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي من خلال دراسة النظرية العامّة للضمان الاجتماعي، والأسلوب القياسي، من خلال بناء نماذج قياسية مكونة من معادلات آنية، معتمدةً في ذلك على نشرات البنك المركزي، وتقارير المؤسّسة العامة للضمان الاجتماعي.

فرضيات الدراسة:

أولاً : تفترض الدراسة وجود علاقة إيجابية بين استثمارات الضمان الاجتماعي، والاستثمار الكلي في الأردن.

ثانياً : تفترض الدراسة وجود علاقة بين اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الفرد وبين الاستهلاك الخاص في الأردن. وأن هذه العلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية.

ثالثاً : تفترض الدراسة وجود علاقة بين الضمان الاجتماعي، وبين سوق العمل في الأردن. وأن هذه العلاقة قد تكون إيجابية أو سلبية.

---

(1) Rejda, George. E, Economics of Social Insurance Programs, Second Edition, Englewood Cliffis, New Jersey, P. 446, 447.

(2) Felstein, Martin, op. cit, P. 19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مشكلة الدراسة:

أن نظرة سريعة لحجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي يتبين ان حجم هذه الاحتياطات كبير بحث يمكن الاعتماد عليه في توفير المتطلبات النقدية اللازمة لتمويل الخطط التنموية دون الحاجة الى الاقتراض الخارجي الذي قد يؤثر على الاقتصاد الوطني، لذا كان لا بد من وضع خطط وبرامج واضحة لاستغلال هذه الاحتياطات وتفعيلها لتأخذ بعدها الاقتصادي من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوه.

تسلسل الدراسة:

تعرض الدراسة محتواها في خمسة فصول، إضافة إلى الفصل التمهيدي الذي يتناول المقدمة، والدراسات السابقة، وأهمية الدراسة، وإطارها النظري، وفرضيات الدراسة، ومشكلاتها، ومحدداتها، وتسلسلها. أمّا الفصل الأول فيتناول فكرة الضمان الاجتماعي، ونشوءه، وتطوّره، ونظريته العامّة بشكل عام.

وأمّا الفصل الثاني فيركّز على الضمان الاجتماعي في الأردنّ، حيث يعرض لمؤسّسة الضمان الاجتماعي في الأردن منذ تأسيسها، وأهمّ المزايا والخدمات التي تقدّمها، ويتحدّث الفصل الثالث عن الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي في الأردنّ، ويركز الفصل الرابع على تقدير الدّوال القياسية، وتحليل النتائج الإحصائية. وأخيراً يضم الفصل الخامس أهمّ نتائج الدراسة وتوصياتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

الضمان الاجتماعي: نشأته وتطوره ونظريته العامة

- تمهيد
- المبحث الاول: تعريف الضمان الاجتماعي
- المبحث الثاني: عوامل نشوء الضمان الاجتماعي
- المبحث الثالث: أهداف الضمان الاجتماعي
- المبحث الرابع: آثار الضمان الاجتماعي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تمهيد:

عند الحديث عن الضمان الاجتماعي، لابد من التمييز بين النظام الذي تتبنّاه الدولة، ضمن لوائح وقوانين، ووجود علاقات تعاون فردية اجتماعية بين أفراد المجتمع، حيث إن للدولة سلطة يمكن من خلالها تطبيق النظام، وتطويره وتقويته، وتفعيله بشكل يُجسد فكرة نظام الضمان الاجتماعي في أي مجتمع. أمّا وجود علاقات فردية تقوم بمبادرات شخصية من بعض الاشخاص، فهذا لا يعني أننا نتكلّم عن نظام مُقنّن ومُفعّل، يلعب دوراً مهماً في المجتمع على الصعيد الاجتماعي، أو الاقتصادي.

وعلى مرّ العصور، لم يخلُ أيُّ مجتمع من وجود أنظمة للضمان الاجتماعي، سواءً أكانت متبنّاة من قبل الدولة أو كانت مبادرات شخصية، أو تجمعات اجتماعية. كما أنّ كلّ الرسالات السماوية التي نزلت عززت مبدأ التكافل، والتعاضد بين أفراد المجتمع، وكان للدين الإسلامي خاتم هذه الأديان، وناسخها بصمة واضحة في تقرير هذا الأمر وتعزيزه بين أفراد المجتمع.

وكما هو معلوم، فإن هناك حاجة إنسانية تتمثّل في حب الأمن، والطمأنينة، لذا فإن وجود نظام يحفظ الحقّ الاجتماعي للفرد، بات ضرورة اجتماعية واقتصادية لابدّ من توافرها للفرد، حيث إن من حقّ أيّ فرد أن يعيش مطمئناً على لقمة عيشه، وعلى مستقبل أسرته. كما أن تطوّر المجتمعات وتوسعها أدى إلى تشتت العلاقات الاجتماعية وتفككها، وإلى زيادة الحاجة إلى نظام مؤسّسي للضمان الاجتماعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المبحث الأول
تعريف الضمان الاجتماعي

إنّ الهدف الأول والرئيس للضمان الاجتماعي، هو تحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان. ومن خلال هذا الخط العريض لأهداف الضمان، جاءت تعريفات متفرّقة للضمان، لكنها من حيث المضمون واحدة.

فقد عرف مشروع بفريدج عام ١٩٤٢م الضمان الاجتماعي بأنه: "تأمين دخل معين، يحل محل الكسب، عندما ينقطع بسبب البطالة، أو المرض، أو الإصابات، أو الشيخوخة، أوالوفاة، وتأمين دخل معين، يقوم بتغطية النفقات الاستثنائية، التي تنتج عن الزواج، أو الولادة، أو الوفاة، على أن يكون ذلك مقروناً بالعمل على إنهاء حالة انقطاع الكسب بأسرع وقت ممكن".(١)

كما عرف المشروع الفرنسي عام ١٩٤٥م الضمان الاجتماعي بأنه: "الضمان المعطى لكل مواطن، ليكون قادراً في جميع الأحوال على تأمين وسائل العيش له ولعائلته بصورة لائقة ومحترمة".(٢)

وأمّا المادة الثانية والعشرون من اعلان حقوق الإنسان، الصادر عن الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، بتاريخ ١٠/١٢/١٩٤٨م فقد نصت على أنه "لكل إنسان بصفته عضواً في المجتمع، الحقّ في الضمان الاجتماعي". وجاءت المادة الخامسة والعشرون من الميثاق نفسه توضّح معنى الضمان، فنصّت على "أنّ لكلّ شخص الحقّ في مستوى لائق من المعيشة، لتأمين صحته، وسعادته؛ وصحة عائلته، وسعادتها خاصة من حيث الغذاء، والكساء، والمأوى، والخدمات الطبية، والاجتماعية الضرورية، وله الحق في الضمان

(١) السعيد، صادق مهدي، التأمينات الاجتماعية، ١٩٨٠، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

في حالات البطالة، والمرض، والعجز، والترمل، والشيخوخة، وفقد وسائل العيش الأخرى، نتيجة الظروف الخارجة عن إرادته؛ كما أنّ للأمومة، والطفولة، الحقّ في الإعانة، والمساعدة اللازمة، وأنّ جميع الأطفال يتمتّعون بالحماية الاجتماعية نفسها سواءٌ أكانوا قد ولدوا من زواج أو من دون زواج".[1]

ويمكن تعريف الضمان الاجتماعي، بأنه النظام الذي تضعه الدولة، مراعية ميزانيّتها، وظروف أحوال الشعب الاقتصادية، والاجتماعية، من أجل حمايته من الأمراض، والفقر، والحاجة، ومنع أسبابها، وبمقتضاه يستحق الأفراد مدفوعات نقدية، وخدمات عينية، في حالات خاصة، وبشروط معينة، وذلك مقابل اشتراكات أو بدون مقابل.[2]

مما سبق يمكننا تحديد مفهوم الضمان الاجتماعي على أنه: «برامج تتبنّاها الدولة من أجل تأمين الأفراد، وأسرهم، في حالة تعرّضهم لأزمات اقتصادية، ناتجة عن مرض، أو عجز، أو شيخوخة، أو وفاة؛ تنقطع بسببها مصادر دخولهم، فتوفر لهم حياة اجتماعية كريمة تمنع عنهم الحاجة، والعوز، وتخفّف أسباب المعاناة.»

---

(١) عبد الملك، عامر سليمان، التأمينات الاجتماعية في الدول العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، دار العلم للملايين، بيروت، ص ٢٤-٢٩.

(2) El-Said, Sadek. M., effects of social security on socio-economic development in the developed and developing countries, Al Bohoth Al Edaria Journal, No. 4, 1980, P 8.
وانظر أيضاً:

- Ycas, Martynas A., The Challenge of 21st Century. Innovating and adapting social security systems to economic, Social, and demographic changes in the English-Speaking Amiricas, Social security bulletin, Winter 1994, P1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المبحث الثاني
عوامل نشوء الضمان الاجتماعي

أما عن العوامل التي أدّت إلى نشوء الضمان الاجتماعي، وتطوّره مع الزمن إلى أن أصبح بصورة قوانين مطبّقة، كما نراه اليوم في معظم دول العالم، فهي عوامل كثيرة، منها: اقتصادية، واجتماعية، وسياسية. تفاعلت وخرجت بنظام للضمان الاجتماعي، وبصورة قوانين مطبقة ومرعيّة.

ويمكننا إيجاز الظروف والأسباب التي في ظلّها نشأت أنظمة الضمان الاجتماعي بما يلي:

أولاً: نشأة النظام الرأسمالي وتطوره

كانت بداية نشوء النظام الرأسمالي، بظهور بعض التطورات الاقتصادية، والاجتماعية المهمّة، مثل انهيار النظام الاقطاعي، وقيام المصانع، والورش التي تكدّس فيها آلاف العمّال، وظهور المدن المستقلّة عن التزامات الإقطاعية؛ وكان ذلك في بداية القرن الرابع عشر.(١)

ومع بداية القرن السادس عشر، بدأ عصر الانفتاح التجاري، وسادت أفكار المذهب التجاري، الذي وحَّدَ طابع الحياة الاقتصادية، حيث نمت الثروة، والمبادرات الاقتصادية الفردية، فنشأت المنافسة الفردية، وأخذت الفردية الطابع العام في المجتمع، وبدأت تؤثر في سلوكات الأفراد، فبدأ الإنسان يشعر بالاستقلالية، وصاحب الشعور بالاستقلالية، شعور بالقلق والخوف من المستقبل.(٢)

---

(١) العلي، عادل، التأمينات الاجتماعية، ١٩٨١، مؤسسة دار الكتاب والنشر، جامعة الموصل، ص ص ١٩-٢٢. وانظر أيضاً: عبد المولى، السيد، أصول الاقتصاد، ١٩٧٧، دار الفكر العربي، ص ص ١١٦-١١٧.

(٢) المرجعان السابقان، ص ١٩ وص ١١٨ على التوالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومع اشتداد المنافسة بين أفراد الطبقة الرأسمالية، كان لابد من تخفيض الأثمان، حيث كان الاتجاه هو تخفيض الأجور، من أجل تخفيض تكاليف الانتاج، والذي سيكون على حساب العامل، باعتباره الطرف الأضعف. وبهذا تكون الثورة الصناعية قد عملت على زيادة بؤس الطبقة العاملة، حيث كانت بعيدة عن تحقيق الحماية الاجتماعية للعمّال، واختفاء العامل الإنساني وسيطرة الفلسفة الفردية.

وفي وجود مثل هذه المشكلات، الناجمة عن التصنيع، -في ظلّ الرأسمالية- وما أدّت إليه من ظلم للطبقة العاملة، ومن هدرٍ للمصالح الحقيقية للمجتمع، ومن كَبْتٍ حرية غالبية أفراده، فأدى هذا الجو -المليء بالمتناقضات الناشئة عن التحوّل الصناعي- إلى ظهور دعوات تدعو إلى إيجاد نظام جديد، يقضي على السلبيات المنتشرة في المجتمع، لذا بدأ بالظهور من يدعو إلى إيجاد نظم تأمينات اجتماعية.(١)

ثانياً: ظهور الحركة النقابية

ومع ازدياد التطور التقني، وتعقد الحياة الاجتماعية، ازدادت سيطرة الإنسان على المتغيرات حوله، ولكنه فقد السيطرة على ذاته، فبدأ يفقد حريته وأمنه، وبالتالي يفقد ذاته. لذا بدأ يفكر في طريقة يتغلب فيها على مشاكله، ويحقق أمنه، فاتّبع طرقاً شتّى، حتى اعتمد على جهوده الخاصة، وحاول من خلال تنظيمات دينية، وجماعات مهنية، أن يحقق هذه الأهداف؛ لكنه لم يحقق سوى نجاحات جزئية، حيث إنّ المهمّة كانت تفوق طاقة الأفراد، والتجمّعات المهنية، ولا يمكن حلّ المشاكل الاجتماعية بطرق فردية، فظهرت حاجة ملحة، إلى وجود عمل جماعي منظّم.(٢)

---

(١) العلي، عادل ، التأمينات الاجتماعية، المرجع السابق، ص ٢١.

(٢) اسكندر، نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، ١٩٨٨، دار المعرفة الجامعية، ص ص ٣-٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبناءً عليه فقد قام نوع جديد من التضامن الاجتماعي، داخل الطبقة العاملة، حيث كانت توجّه جهودها في اتجاهين متكاملين:[1]

الأول : التنظيم النقابي من أجل الحد من سيطرة الطبقة الرأسمالية المتنفذة اقتصادياً.

الثاني : التنظيم السياسي من أجل اقتلاع الطبقة الرأسمالية، والقضاء عليها سياسياً، واجتماعياً.

وكردّ فعل طبيعي -وشعوراً منها بالخطر المتعاظم- قدّمت الطبقة البرجوازية، والقوى السياسية الممثّلة لها، تنازلات؛ ليس حبّاً بالطبقة العاملة، بل خوفاً منها، ومحاولة لاسترضائها، والحد من المطالبة بحقوق أكبر، والتي قد تشكل خطراً على النظام الرأسمالي نفسه، فصدرت التشريعات الاجتماعية، وبدأت تظهر نظم قانونية تعمل على تحقيق الحماية الاجتماعية.[2]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) العلي، عادل ، التأمينات الاجتماعية، ١٩٨١، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، مرجع سابق، ص ص ٢٣-٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥.

www.manaraa.com

المبحث الثالث
أهداف الضمان الاجتماعي

إنّ الهدف الرئيس من التأمينات الاجتماعية، هو ضمان مستوى مناسب لمعيشة كلّ مؤمَّن عليه، عند فقدان القدرة على الكسب، بصفة مؤقتة، أو دائمة، لسبب خارج عن إرادته، وكفالة من يعولهم بعد وفاته.

كما ويوجد أيضاً عدّة أهداف اقتصادية، واجتماعية، يمكن إجمالها بما يلي:(١)

١- تهدف نظم التأمينات الاجتماعية إلى اشاعة روح الاستقرار، ورفع المعنوية، والتحرر من الخوف على المستقبل عند العامل، حيث إنها تعمل على ضمان العيش الكريم للعامل، ولأسرته، في حالة قوته، وضعفه، الأمر الذي يزيد من إنتاجيته.

٢- إيجاد علاقات مستقرة بين العامل وصاحب العمل، حيث إنّ وجود وسيط بين الطرفين، يقوم بجمع الاشتراكات المستحقّة على أصحاب العمل، وإعادة دفعها إلى العمّال عند الاستحقاق، يقلل من وجود فجوات، ومنازعات بين الطرفين، فيزيد استقرار العمل، وسير العملية الانتاجية.

٣- تهدف نظم التأمينات الاجتماعية إلى دعم الاقتصاد الوطني، وتطويره ودعمه، وذلك عن طريق وضع سياسات استثمارية لأموال الضمان، تكون منسجمة مع خطط التنمية الاقتصادية.

---

(١) أنظر:
- مراد، محمد حلمي ، التأمينات الاجتماعية في البلاد العربية، ١٩٧٢، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ص ١٢-١٣.
- Murphy, E.M, methods of financing social security: An introductory analysis, ISSA studies and researchs, No 15, Geneva, 1979, P. 3-4.
- El-Said, Sadek. M., Effects of social searity on socio-economic development in the developed and developing countries, AL Bohoth AL Edaria Journal, NO. 4, 1980,P 9.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، وذلك بإقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة، والتي تخلق أكبر قدر ممكن من فرص العمل.

٥- حماية أصحاب العمل -خصوصاً الصغار منهم- من عدم التعرض لأزمات مالية حادّة، نتيجة مطالبة العمّال بتعويضاتهم المستحقّة لهم في القانون، والتي تؤدي إلى زيادة أعبائهم المالية، التي قد تؤدي إلى تعثر الإنتاج لديهم، أو حتى تصفية مصانعهم، ومؤسساتهم وإغلاقها، وبهذا يكون المجال قد فتح أمام كبار التجار والصنّاع؛ لاحتكار السلع، والخدمات، والتحكم بأسعار السلع المنتجة، وجودتها.

٦- يهدف الضمان الاجتماعي إلى إيجاد نوع من أنواع التوفير الإلزامي عند الأفراد، والذي يقرّر أن كل فرد سوف يدفع في الوقت الحاضر، من أجل منفعته في المستقبل، وبهذا يكون الفرد مطمئناً على مستقبله، حيث سيعيش حياة كريمة بالمستوى الحالي نفسه دون اللجوء للآخرين.

٧- يهدف الضمان الاجتماعي إلى إعادة توزيع الدخل لتحقيق عدالة أكبر، حيث إن ذوي الدخول المنخفضة يستطيعون الحصول على منافع تأمينية مدعومة من ذوي الدخول المرتفعة، وبهذا تشيع روح التكافل، والتعاون في المجتمع، وتسود المحبة، ويزول الحقد، والحسد، لأن الكل يستطيع تحقيق متطلبات حياته الضرورية والعيش بكرامة.

٨- حماية المجتمع من الفساد، والجريمة، حيث يقوم الضمان الاجتماعي بتوفير دخول للعاطلين عن العمل، أو العاجزين، أو النساء، والاطفال الذين فقدوا عائلهم، مما يدعو هؤلاء إلى الابتعاد عن سلوك طرق الجريمة، والفساد لتحصيل لقمة العيش،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وهذا يعني استقرار المجتمع، وخلوه من الجريمة، وبالتالي تشجيع الاستثمارات وتطورها.

٩- رفع المستوى الصحي في المجتمع، وذلك عن طريق توفير وسائل المعالجة، والعناية الصحية، وبهذا يكون المجتمع صحياً خالياً من الأمراض، ويكون الانسان -والذي يعتبر عنصراً إنتاجياً مهماً-، قادراً على الإنتاج ومواكبة التقدم والتطور.

وأخيراً فإننا نلاحظ أن تحقيق مثل هذه الأهداف، يعني تقدم المجتمع وتطوره، حيث إن من أسباب ظهور فكرة الضمان الاجتماعي، هو السعي نحو الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، وأن تحقيق هذه الأهداف يعني تحقيق الاستقرار المنشود مما يؤدي إلى تطور المجتمع ورُقيه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن
(أهدافها ومهامها وانجازاتها)

- تمهيد
- المبحث الأول: أهداف المؤسّسة ومهامّها
- المبحث الثاني: نشاطات المؤسّسة وانجازاتها
- المبحث الثالث: بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسّسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تمهيـــــد:

أنشئت المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي بموجب قانون مؤقت رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٨م (قانون الضمان الاجتماعي). وكان الهدف من إنشاء هذه المؤسّسة، هو تطبيق أحكام هذا القانون، وتحقيق غاياته في تأمين حياة كريمة للمواطن.

وتتمتّع المؤسّسة بالشخصية الاعتبارية، وهي ذات استقلال إداري، ومالي،[1] ومركزها الرئيسي عمان؛ ولها فروع ومكاتب في كل من العقبة، وإربد، والكرك، والزرقاء، والسلط، والمفرق، وجرش، وعجلون، والطفيلة، ومعان، ومادبا، وغرب عمان، وجنوب عمان، وسحاب، وهناك برنامج شامل لفتح مكاتب، وفروع للمؤسّسة في جميع المحافظات، ومواقع تجمّعات العمال والانتاج؛ بهدف تسهيل تقديم خدماتها للمشتركين، والمستفيدين من منافعها.

ويتناول هذا الفصل المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي في الأردن، من حيث أهدافها، ومهامّها، وأهمّ إنجازاتها، كما تطرّق إلى بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسّسة.

---

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن: قانون الضمان الاجتماعي، قانون مؤقت رقم (٣٠)، سنة ١٩٧٨، المادة ٩-أ، ص ٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المبحث الأول
أهداف المؤسّسة ومهامها

تعمل المؤسّسة على تنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي وتحقيق أهدافه وهي:[1]

١- توفير حياة كريمة للمواطن، وأفراد أسرته، في حياته، ومن بعده، بتأمينه بدخل شهري مستمرّ، في حالات فقد القدرة على الكسب.

٢- توفير الاستقرار المادي والنفسي للمؤمّن عليهم، ممّا يساهم في زيادة الانتاج.

٣- المساهمة في رفع المستوى الصحي للمجتمع، عن طريق توفير التأمينات الصحية والضمانات المرافقة لها.

٤- المساهمة في مشاريع خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية ذات المردود والجدوى في مختلف قطاعات الانتاج والخدمات.

٥- المساهمة في خلق فرص عمل جديدة في مختلف مناطق المملكة؛ لتأمين استقرار العاملين، وللحد من الهجرة، واستيعاب المتقدمين للعمل؛ وذلك من خلال استثمار الفوائض المالية المتاحة في مشاريع التنمية.

٦- تعميق قيم التكافل، والتضامن بين أفراد المجتمع.

هذا وقد باشرت المؤسّسة في تنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي، حيث بدأت بتطبيق التأمين ضد الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والتأمين ضد إصابات العمل، وأمراض المهنة، وذلك على أساس مراحل، يتم تطبيقها بقرار من مجلس الوزراء، بناءً على تنسيب من مجلس إدارة المؤسّسة. وقد تم تطبيق هذه المراحل، وفقاً للبرنامج الزمني التالي:[2]

---

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن: دائرة الاعلام والعلاقات العامة، الضمان الاجتماعي في سطور، ١٩٩٤، ص ٤.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤-٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- **المرحلة الأولى في ١٩٨٠/١/١م:**

حيث شملت هذه المرحلة تطبيق الضمان على العاملين في (١٩) مؤسسة وشركة كبيرة، حُدّدت حصراً وسُمّيت بالاسم.

- **المرحلة الثانية في ١٩٨٠/٥/١م:**

وشملت جميع العاملين في الشركات التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر.

- **المرحلة الثالثة في ١٩٨١/١/١م:**

وشملت جميع العاملين في الشركات التي تستخدم عشرين عاملاً فأكثر.

- **المرحلة الرابعة في ١٩٨١/١١/١م:**

وشملت جميع المستخدمين والعمّال غير الخاضعين لقانون التقاعد المدني في أجهزة الدولة، كما شملت العاملين في شركات المقاولات، والشركات الاستشارية التي تستخدم عشرين عاملاً فأكثر.

- **المرحلة الخامسة في ١٩٨٢/١/١م:**

وشملت جميع العاملين في الجامعات، والعاملين في أمانة العاصمة، ومختلف البلديات في المملكة.

- **المرحلة السادسة في ١٩٨٤/١/١م:**

وشملت العاملين المدنيين غير التابعين لقانون التقاعد العسكري الذين تستخدمهم القوات المسلحة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- **المرحلة السابعة في ١٩٨٤/٧/١م:**

وشملت العاملين في الشركات التي تستخدم عشرة أشخاص فأكثر.

- **المرحلة الثامنة في ١٩٨٤/١١/١م:**

وشملت العاملين في المجالس القروية في مختلف أنحاء المملكة.

- **المرحلة التاسعة في ١٩٨٦/٧/١م:**

وشملت تطبيق التأمين ضد الشيخوخة، والعجز، والوفاة، على أساس طوعي واختياري على المغتربين الأردنيين أينما كانوا. وعُدّلت التعليمات عام ١٩٩٣م حيث اقتصر التأمين الاختياري على المؤمّن عليه، الذي أمضى خمس سنوات على الأقل مشتركاً بالضمان.

- **المرحلة العاشرة في ١٩٨٧/٦/١م:**

وشملت العاملين في الشركات، والمنشآت التي تستخدم خمسة أشخاص فأكثر، والأردنيين العاملين في البعثات الإقليمية، والدولية، والبعثات السياسية؛ أو العسكرية العربية، والأجنبية العاملة في المملكة، والملحقيات، والمراكز التعليمية، والفنية التابعة لها. كما شملت على أساس اختياري العاملين في الشركات، والمنشآت التي تستخدم أقل من خمسة اشخاص، وبناءً على رغبة صاحب العمل، على أن يحدد صاحب العمل تاريخ خضوع شركته، ولا يجوز له الانسحاب بعد ذلك. واشتملت المرحلة كذلك على تطبيق تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة، على أساس اختياري، على أي أردني غير مشمول إلزاماً بالتأمين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المبحث الثاني
نشاطات المؤسّسة وإنجازاتها

يمكن إيجاز أهمّ الأنشطة والإنجازات التي تقوم بها المؤسّسة وتتابعها بما يلي:

١- متابعة المشمولين في الضمان:

حيث تقوم المؤسّسة بمتابعة أعداد العاملين الذين يلتحقون بالمؤسسات، والشركات الخاضعة لأحكام القانون، حيث بلغ عدد العاملين الذين تمّ تسجيلهم حتى نهاية عام ١٩٩٥م (٢٨١٣٣٥) مؤمّن عليه، مقارنة مع (٢٥٨٦١٣) مؤمّن عليه حتى نهاية عام ١٩٩٤م؛ أي بزيادة نسبتها (٨,٨٪)، وبما يعادل (٢٢٧٢٢) مؤمّن عليه. (أنظر جدول رقم (١)).

كما تقوم المؤسّسة بمتابعة أعداد المنشآت العاملة، والمشمولة بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، حيث بلغ عدد هذه المنشآت حتى نهاية ١٩٩٥م (٨٨٨١) منشأة، مقارنة مع (٨٢٧٨) منشأة حتى نهاية ١٩٩٤م، في مختلف القطاعات، أي بزيادة نسبتها (٧,٣٪)، وبما يعادل (٦٠٣) منشأة جديدة منتظمة عام ١٩٩٥م. (أنظر جدول رقم (١)).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والجدول رقم (١) يبين تطوّر أعداد المؤمّن عليهم وأعداد المنشآت الخاضعة لقانون الضمان الاجتماعي خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٩٥).

جدول رقم (١)

أعداد المؤمّن عليهم والمنشآت الخاضعة لقانون الضمان الاجتماعي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥)

السنة	أعداد المؤمّن عليهم (تراكمية)	أعداد المنشآت الخاضعة للقانون (تراكمية)
١٩٨٠	٣٧٢٤٣	٤٦٥
١٩٨١	٨٣٦٩٠	١٠٣٧
١٩٨٢	٦٢٥٥٦	٢٩١
١٩٨٣	٥٠٥١٠	١٤٣
١٩٨٤	٦٤٩٧٩	١٠٧٤
١٩٨٥	٥٤٨٣٤	٢٥٥
١٩٨٦	٤٦٥٧٦	١٩١
١٩٨٧	٣٧٥٠٠	١٤٦٦
١٩٨٨	٢٢٨٧٦٧	٥٩٢٠
١٩٨٩	٢٣١٨٣٨	٦١٢٩
١٩٩٠	٢٣٣٨٣٣	٥٨٨٣
١٩٩١	٢٤٤٩٠١	٦٥٦٤
١٩٩٢	٣٢٧٠٩٣	٧٢٣١
١٩٩٣	٣٥٠٢٢٧	٨٦٦٨
١٩٩٤	٢٥٨٦١٣	٨٢٧٨
١٩٩٥	٢٨١٣٣٥	٨٨٨١

- المصدر: التقارير السنوية للمؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي، أعداد مختلفة.

من الجدول السابق يتبين أن السنوات التي تم فيها تطبيق مراحل الضمان الاجتماعي، كانت هي السنوات الأكثر تميزاً، من حيث أعداد المسجلين في الضمان الاجتماعي، ومن حيث أعداد المنشآت التي انطوت تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد لوحظ أن أعداد المؤمن عليهم وأعداد المنشآت الخاضعة للقانون في تذبذب واضح خلال الأعوام ١٩٨٠-١٩٨٧ وقد يعزى ذلك بسبب حداثة نظام الضمان الاجتماعي وتطبيقه على مراحل وعدم التزاميته، حيث أنه قد يدخل مؤمن عليهم في النظام هذا العام ويخرج في العام المقبل فتلاحظ أن عام (١٩٨١) شهد تطبيق مرحلتين من مراحل تطبيق نظام الضمان الاجتماعي في الأردن، الأولى تطبيق الضمان على الشركات، التي تستخدم عشرين عاملاً فأكثر، والثانية شملت العاملين في أجهزة الدولة.

أما في عام (١٩٨٢) فقد شهد تطبيق المرحلة الخامسة من مراحل تطبيق نظام الضمان الاجتماعي، والتي شملت جميع العاملين في الجامعات وأمانة العاصمة ومختلف بلديات المملكة.

وأما عام (١٩٨٤) فقد شهد تطبيق ثلاث مراحل من مراحل تطبيق نظام الضمان الاجتماعي، والتي شملت العاملين المدنيين في القوات المسلحة، والعاملين في الشركات التي تستخدم عشرة عاملين فأكثر، والعاملين في المجالس القروية في المملكة.

وأما عام (١٩٨٧) فقد شهد أكبر تسجيل للشركات، والمنشآت في نظام الضمان الاجتماعي خلال فترات تطبيق مراحل الضمان الاجتماعي، وذلك لأنه في ذلك العام تم تطبيق المرحلة العاشرة من مراحل الضمان الاجتماعي، والتي تقضي بتسجيل المنشآت، التي تستخدم خمسة عاملين فأكثر، ويلي ذلك عام (١٩٨٤) الذي شهد تطبيق الضمان على المنشآت التي تستخدم عشرة عاملين فأكثر، ثم عام (١٩٨١) الذي تم فيه تطبيق الضمان على المنشآت التي تستخدم عشرين عاملاً فأكثر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

هذا، وقد واصلت المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي تقديم خدماتها التأمينية لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع الأردني، حيث تركت المؤسّسة المجال مفتوحاً أمام الشركات، والمؤسسات التي يعمل فيها أقل من خمسة أشخاص للاشتراك بنظام الضمان الاجتماعي بشكل اختياري.

٢- تقديم الخدمات وصرف الحقوق المستحقّة للمؤمن عليهم:

وتنحصر الخدمات التأمينية التي تقدّمها المؤسّسة حالياً في التأمين ضد الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والتأمين ضد إصابات العمل وأمراض المهنة.

أولاً: تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة:

حيث بلغ العدد الكلي للرواتب التقاعدية بمختلف أنواعها حتى نهاية عام ١٩٩٥ (٢٦٦٠٢) راتباً تقاعدياً في حين كانت في عام ١٩٩٤م (٢٣٨٩٣) راتباً تقاعدياً، بزيادة قدرها (٢٧٠٩) راتباً تقاعدياً بنسبة ١١,٣٪. (أنظر جدول رقم (٢))

وقد بلغ مجمل المبالغ المصروفة لمختلف الرواتب التقاعدية (٢٣,٩) مليون دينار عام ١٩٩٥م، بينما كانت عام ١٩٩٤م (١٩,٩) مليون دينار، أي بزيادة نسبتها (٢٠,١٪). (أنظر جدول رقم (٢)).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الجنازة في حالة الوفاة الإصابية، كما تشمل رواتب الاعتلال الإصابي، والوفاة الإصابية.

وفي عام ١٩٩٥م لوحظ ازدياد نفقات إصابات العمل التي صرفتها المؤسّسة على المصابين، من (١.٤٦٣٤٢) دينار عام ١٩٩٤م إلى (١.٩٩٨٤٢) دينار عام ١٩٩٥م؛ أي بزيادة نسبتها (٥٪) وقد توزعت هذه النفقات خلال عام ١٩٩٥م على بَدَلات العلاج (٧.٥٧.٧) دينار وبَدَلات يومية (٣٧١٥٨١) دينار وبَدَلات انتقال (٢٢٥٥٤) دينار، وقد تعزى هذه الزيادة إلى ازدياد أعداد المؤمن عليهم وخاصة بعد انتشار مظلة الضمان الاجتماعي لتطال كافة شرائح المجتمع.

وأمّا أعداد المؤمّن عليهم الذين حصلوا على تعويض العجز الجزئي الدائم، فقد ازدادت من (٨٢٧) مؤمّن عليه عام ١٩٩٤م، إلى (٩١١) مؤمّن عليه عام ١٩٩٥م، أي بزيادة نسبتها (١٠,٢٪). في حين انخفضت المبالغ المصروفة لتعويض حالات العجز الجزئي الدائم من (٣٣٦١٣٨) دينار عام ١٩٩٤م إلى (٣٣٤٣٩٠) دينار عام ١٩٩٥م؛ أي بنسبة انخفاض قدرها (٥٪).

وأمّا بالنسبة لنفقات الجنازة الخاصة بوفيات إصابات العمل، فقد بلغت (١.٥٠٠) دينار على (٧٠) حالة وفاة خلال عام ١٩٩٤م، و (٩٤٥٠) دينار على (٦٣) حالة وفاة خلال عام ١٩٩٥م؛ أي أن هناك انخفاضاً بالمبالغ المصروفة بنسبة (١٠٪) وانخفاضاً بعدد حالات الوفاة بنسبة (١٠٪) أيضاً.

٣- استثمار فوائض أموال الضمان:

تعتبر مؤسسة الضمان الاجتماعي من أكبر المؤسسات المالية، من حيث حجم الإيرادات، حيث تتوافر فيها فوائض مالية كبيرة، وللمؤسّسة دور مهم في الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأردني، إضافة لدورها الاجتماعي المتمثّل في توفير الحماية، والرعاية للعاملين المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي، ولذلك لا بدّ من وضع الخطط، والبرامج التي تستهدف استثمار هذه الفوائض المالية، والتي من خلالها يمكن للمؤسّسة المحافظة على قيمة أموالها الحقيقية، وتنميتها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتمد المؤسّسة في إيراداتها على عدة مصادر مالية حدّدتها المادة (١٦) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨، وتنحصر الموارد المالية للمؤسّسة بالمصادر التالية:(١)

أ- الاشتراكات الشهرية التي يؤديها أصحاب الأعمال، والمؤمّن عليهم.

ب- المبالغ الإضافية، والغرامات، والفوائد المستحقّة بسبب التأخير في دفع الاشتراكات.

جـ- ريع استثمار أموال المؤسّسة.

د- القروض التي تقدمها الحكومة لسد العجز المالي للمؤسّسة.

هـ- الهبات، والإعانات، والوصايا، والقروض، وأيّ واردات أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة.

وبموجب قانون الضمان الاجتماعي يلتزم صاحب العمل بأداء الاشتراكات المقرّرة، وكذلك باقتطاع الاشتراكات المقرّرة عن العاملين لديه، وتحويلها لحساب المؤسّسة شهرياً على النحو التالي:(٢)

أ) ١٠٪ من قيمة الأجور يؤديها صاحب العمل، منها ٢٪ لتأمين إصابات العمل، و٨٪ لتأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة.

ب) ٥٪ من قيمة الأجور تقتطع من أجور العاملين الشخصية.

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن: قانون الضمان الاجتماعي، قانون مؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٨، المادة ١٦، ص ١٢.

(٢) عيسى، علي ، دراسة مقارنة بين نظم الضمان في الأردن والدول العربية، د.ن، ١٩٨٩، ص ٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والجدول رقم (٣) يبيّن تطوّر ايرادات المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٩٥)

جدول رقم (٣)

تطور ايرادات المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي خلال (١٩٨٠-١٩٩٥)

(ألف دينار)

السنة	إيرادات الاشتراكات	إيرادات الخدمة السابقة	الغرامات وفوائد التأخير	عوائد الاستثمار	المجموع
١٩٨٠	٤٧٥٤	–	–	١٠٤	٤٨٥٨
١٩٨١	١١٥٨١	٩	–	٥٦٣	١٢١٥٣
١٩٨٢	٢٣٨٧٢	١١٧	–	١٥٣٨	٢٥٥٢٧
١٩٨٣	٢٧١٦١	١٩٩	–	٢٩٠٩	٣٠٢٦٩
١٩٨٤	٣٦١٥١	٢٨٨	–	٤٠١٧	٤٠٤٥٦
١٩٨٥	٣٨٣٣١	٣٧١	–	٥٤٤٢	٤٤١٤٤
١٩٨٦	٤٥٠١٥	٤٤٤	–	٨١١٩	٥٣٥٧٨
١٩٨٧	٤٣٥٢١	٥٧٠	–	١١٣١٨	٥٥٤٠٩
١٩٨٨	٤٧٢٠٧	–	–	١٤١٠٥	٦١٣١٢
١٩٨٩	٤٨٢٨٠	–	–	٢٠٠٥٠	٦٨٣٣٠
١٩٩٠	٥٠٤٢٧	٦٧٢	١٣٦٥,٢	٢٤١٢١	٧٦٥٨٥
١٩٨١	٥٢٩٨٦	٧٦٨	٢٠٢٠	٢٩٢٩٨	٨٥٠٧٢
١٩٩٢	٦١٠٠١	٤٩٨,٩	١٤٤٢,٧	٢٩٤٧٠	٩٢٤١٣
١٩٩٣	٧١٥٠٢	٣٨٤	١٤٠٠	٣٨٨٠٠	١١٢٠٨٦
١٩٩٤	٨٠٠٩٨	٣٨٠	١٢٠٠	٤٢٤٠٠	١٢٤١٧٠
١٩٩٥	٩٠٣٧١	٤١٩	٩٠٢٨	٥٣٥٦٨	١٥٣٣٨٧

– المصدر: التقارير السنوية للمؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي، أعداد مختلفة.

وأمّا فيما يتعلّق باستثمار فوائض أموال الضمان الاجتماعي، فإنّ هذه الأموال يجب أن تستثمر ضمن خطط وبرامج استثمارية مدروسة، ومنسجمة مع خطط التنمية، بما يضمن أكبر قدر ممكن من الفائدة على مستوى البلد بشكل عام، وعلى مستوى المؤسّسة بشكل خاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وبما أن مؤسسة الضمان الاجتماعي تعتبر من كبرى المؤسسات المالية، فإنها تلعب دوراً مميزاً في الموازنة العامّة، وذلك في حال وجود فوائض مالية كبيرة لديها تسعى لاستثمارها ضمن خطة استثمارية متناسقة تخدم أهداف خطة التنمية، أو في حال تعرّض المؤسّسة لأزمة مالية تكمن في وجود عجز مالي، يتطلب سداده من الموازنة العامّة عن طريق هبات أو مساعدات أو قروض.(١)

وحتى تتفادى المؤسّسة اللجوء إلى الدولة لسد العجز الذي تواجهه، فإنّه يتوجب عليها وضع سياسة استثمارية واضحة، هدفها الرئيس إيجاد مردود استثماري يساعدها في القيام بالتزاماتها تجاه المؤمّن عليهم.

ولهذا كلّه، فإن على مؤسّسة الضمان الاجتماعي تبنّي سياسة استثمارية تراعي فيها المبادئ العامّة للاستثمار، والتي يمكن إجمالها بما يلي:(٢)

أ- المحافظة على القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة، أي استرداد المبالغ المستثمرة وعوائد استثمارها بقوّتها الشرائية، باستبعاد أثر التضخم.

ب- توفر عنصر الربح، وذلك من خلال استثمار أموال الضمان الاجتماعي بما يضمن عوائد مرتفعة، وذلك حتى تتجنّب اللجوء إلى الدولة لتسديد العجز، ولمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها المترتّبة عليها، سواءً أكانت إدارية أم تأمينية.

جـ- توافر عنصر السيولة، بحيث يتم استثمار أموال الضمان الاجتماعي باستثمارات يمكن تحويلها إلى نقود بسهولة، وهذا أمر مهمّ جداً، حيث تتمكّن مؤسسات الضمان من مواجهة الحالات الطارئة.

د- تنويع أوجه الاستثمار ومجالاته، وذلك بهدف الحدّ من مخاطر الاستثمار التي قد تتعرّض لها الاستثمارات، فمن المفضّل أن تتنوّع المجالات التي تستثمر فيها أموال الضمان الاجتماعي؛ حيث إن انخفاض قيمة أحد أوجه الاستثمارات قد

(١) عبد الله، عثمان اسماعيل، سياسات الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية، المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي/الأردن، تقرير مقدم إلى الاجتماع الأول للمدراء العاملين لمؤسّسات التأمينات الاجتماعية العربية، ١٩٨٥م، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٥-٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يخلق ضرراً كبيراً بخطة الاستثمار المرسومة، في الوقت الذي يقل الخطر في حالة وجود أكثر من وجه للاستثمار.

و- تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ لا بدّ من مساهمة أموال الضمان الاجتماعي في دعم خطط التنمية المرسومة للدولة، حيث إنه ومن خلال استثمارات أموال الضمان الاجتماعي، يمكن رفع المستوى المعيشي، والصحي لأفراد المجتمع. كما أن جزءاً من أموال الضمان الاجتماعي يجب أن توجه لتنمية الموارد البشرية، من خلال تطوير الكفاءات، والقدرات لدى العاملين في المجتمع وتحسينها.

هذا وقد عملت المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي في الأردن على تحسين عوائد استثماراتها، وزيادة مردوداتها الاقتصادية، والاجتماعية، بالمشاركة مع الأجهزة الاقتصادية، والمالية، في الدولة، من خلال استحداث، وتطوير أدوات، ووسائل الاستثمار، والتوسع في الأنشطة الاستثمارية المختلفة، كالقطاع الصناعي، وقطاع البنوك، والخدمات وغيرها.(١)

كما أن المؤسّسة تقوم بالاستثمار في القطاع العقاري، عن طريق الاستثمار المباشر في الفنادق، والمنشآت السياحية، والمباني، والأراضي الاستثمارية، بالإضافة إلى المباني الإدارية. كما تقوم المؤسّسة بتقديم القروض، وعلى أسس تجارية، حيث تشمل المشاريع التي تقوم المؤسّسة بتمويلها، ومشاريع البنية التحتية، وتمويل الشركات، والخزينة العامّة، ومجالات التعليم، والصحة العامّة، ومشاريع الإسكان، بالإضافة إلى سندات القروض، وسندات التنمية الحكومية، والمؤسّسات العامّة.(٢)

كما أنه يتم استثمار جزءٌ مهمّاً من الفوائض المالية للمؤسّسة على شكل ودائع في البنوك التجارية، والاستثمارية وبنوك الإقراض المتخصصة، بالإضافة إلى أذونات

---

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن، التقرير السنوي، ١٩٩٥، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الخزينة والحسابات الاستثمارية الأخرى، حيث يُفتح المجال أمام البنوك المحلية المختلفة، وخاصة الاستثمارية منها؛ لإعادة استثمار هذه الودائع في مشاريع اقتصادية، وتنموية تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.[1]

والجدول رقم (٤) يبين كشف استثمارات المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي خلال (١٩٨٠-١٩٩٥م).

جدول رقم (٤)

استثمارات المؤسّسة العامّة للضمان الاجتماعي خلال (١٩٨٠-١٩٩٥)

(مليون دينار)

السنة	اجمالي استثمارات المؤسسة	المساهمات	الأهمية النسبية	القروض	الأهمية النسبية	العقارات	الأهمية النسبية	الحسابات البنكية وأذونات الخزينة	الأهمية النسبية
١٩٨٠	١٢,٣٩٧	٦,٥٨٣	٥٣٪	١,٠٠٠	٨٪	٠,٠٤٠	–	٤,٧٧٤	٣٩٪
١٩٨١	١٩,٨٨١	٩,٩٠٦	٥٠٪	١,٧٤٧	٩٪	٠,٠٤٠	–	٨,١٨٨	٤١٪
١٩٨٢	٣٧,٥٥٢	١١,٣٥١	٣٠٪	٣,٤٩٩	٩٪	٠,٢٧٠	–	٢٢,٤٣٢	٦٠٪
١٩٨٣	٦٩,٤٥٨	١٨,٥١٨	٢٧٪	١٦,٨٦٠	٢٤٪	٠,٢٧٠	–	٣٣,٨١٠	٤٩٪
١٩٨٤	١٠٥,٤٩٤	٤١,٦٠٤	٣٩٪	٢٧,١٥٠	٢٦٪	٠,٢٨٠	–	٣٦,٤٦٠	٣٥٪
١٩٨٥	١٢٩,٦٦٦	٤١,٤٨٠	٣٢٪	٣٥,٣٨٧	٢٧٪	٠,٢٨٠	–	٥٢,٥١٥	٤١٪
١٩٨٦	١٥٧,٣٤٢	٣٨,٠٤	٢٤٪	٥٧,٩٢١	٣٧٪	٠,٢٨٣	–	٦١,٠٩٨	٣٩٪
١٩٨٧	١٩٨,١٠٣	٤٣,١٤٤	٢٢٪	٨٥,٥٥٦	٤٣٪	٠,٢٨٣	–	٦٩,١٢٠	٣٥٪
١٩٨٨	٢٥٢,٦٠٠	٦٢,٣٠٠	٢٥٪	٩٩,٢٠٠	٣٩٪	٠,٣٠٠	–	٩٠,٨٠٠	٣٦٪
١٩٨٩	٣٠١,٦٠٠	٨٣,٨٠٠	٢٨٪	١٠١,٢٠٠	٣٤٪	٠,٧٠٠	–	١١٥,٩٠٠	٣٨٪
١٩٩٠	٣٦٦,٠٠٠	٨٣,١٠٠	٢٣٪	١١٤,٨٠٠	٣١٪	٥,٢٠٠	١٪	١٦٢,٩٠٠	٤٥٪
١٩٩١	٤٣٣,٩٠٠	٨٢,٣٠٠	١٩٪	١٤٣,٦٠٠	٣٣٪	٥,٨٠٠	١٪	٢٠٢,٢٠٠	٤٧٪
١٩٩٢	٤٨٩,٩٠٠	٨٤,٨٠٠	١٧٪	١٣٢,٣٠٠	٢٧٪	٦,٦٠٠	٢٪	٢٦٦,٢٠٠	٥٤٪
١٩٩٣	٥٧٥,١٠٠	١١٦,٩٠٠	٢٠٪	١٥٤,٩٠٠	٢٧٪	١٤,٣٠٠	٣٪	٢٨٩,٠٠	٥٠٪
١٩٩٤	٦٥٤,٢٠٠	٩٨,٢٥٠	١٥٪	١٧٣,٦٢٠	٢٧٪	٤٥,٤٣٠	٧٪	٣٣٦,٩٠٠	٥١٪
١٩٩٥	٧٤٤,٥٠٠	١٢٤,١٠٠	١٧٪	١٨٧,٣٠٠	٢٥٪	٤٧,٨٠٠	٦٪	٣٨٥,٣٠٠	٥٢٪

– المصدر: التقارير السنوية للمؤسسة العامّة للضمان الاجتماعي، أعداد مختلفة.

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن، التقرير السنوي ١٩٩٥، ص ٤٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاستثمار في العقارات إلى إجمالي استثمارات المؤسسة خلال الأعوام العشرة الأولى، هي نسبة ضئيلة جداً، لا تكاد تذكر وأن هذه النسبة بدأت بالزيادة بعد عام (١٩٩٠) لتصل إلى ٧٪ عام ١٩٩٤م. وهذا مؤشر على أن المؤسسة لم تهتم بهذا النوع من الاستثمار، مع أنه يعتبر من الاستثمارات الأقل مخاطرة، حيث إنه يحافظ على قيمته الحقيقية مهما ارتفعت الأسعار، ولعل السبب في ذلك يعود إلى قلة المردود الاقتصادي الناجم عن مثل هذه الاستثمارات.

أما بالنسبة للاستثمار في الحسابات البنكية، وأذونات الخزينة، فإن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي استثمارات المؤسسة، هي أعلى نسبة، مقارنة مع باقي الاستثمارات -ما عدا عامي ١٩٨٠، ١٩٨١- ولعل السبب في ذلك هو اعتبار هذا النوع من الاستثمار أقل مخاطرة مع أنه أقل مردوداً.

أما بالنسبة للاستثمار في القروض فإن نسبة هذا النوع من الاستثمار إلى إجمالي استثمارات المؤسسة متزايدة، وهذا دليل على ازدياد اهتمام المؤسسة بهذا النوع من الاستثمار، حيث تنقسم القروض إلى قروض حكومية، وقروض إسكان، وهذا يعمل على دعم خطط التنمية الاقتصادية لدى الحكومة.

أما بالنسبة للمساهمات في الشركات، والفنادق السياحية، فإن هذه النسبة كانت متناقصة، وقد يعود السبب في ذلك، إما لعدم جدوى هذه الاستثمارات، وبالتالي بيع المؤسسة لحصتها من الأسهم، أو بسبب توجه الحكومة نحو الخصخصة التي تتطلب بيع المؤسسة لأسهمها في الشركات إلى القطاع الخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المبحث الثالث
بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة

تمهيد:

سيتم الحديث في هذا المبحث عن بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة، وذلك من خلال عرض بعض الجداول، والنسب التي تبين وضع المؤسسة، من حيث نسب المشمولين بنظام الضمان، ونسب عوائد الاستثمار، ونسبة استثمارات المؤسسة إلى اجمالي الاستثمارات في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أولاً: استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

تقوم المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، بدور فاعل، في إدارة مواردها المالية، ضمن المحدّدات السياسية، والمالية الموجودة، وحيث إن معدل الاشتراكات الحقيقية أكبر من معدل التكاليف، فإن المؤسّسة قادرة على ايجاد فائض مالي حقيقي سنوي، قد يصل إلى حوالي ٥٥ مليون دينار.[1]

ووفقاً للسياسات الحالية، فإن المؤسسة سوف تستمر في تجميع الاحتياطيات المالية، حتى عام ٢٠٣٠م حيث تصل مجموع أصولها إلى حوالي ٣٤٪ من قيمة الدخل المحلي الاجمالي (GDP)، وحيث تصل هذه النسبة الآن إلى حوالي ١٧٪ من قيمة الدخل المحلي الاجمالي (GDP)، ويقدّر مجموع قيمة استثمارات مؤسّسة الضمان الاجتماعي في الأصول المالية، بحوالي ٨٩٦,٨ مليون دينار أردني، تمثل حوالي ٢٧٪ من مجموع رأس المال في سوق عمان المالي.[2]

ومن الجدير ذكره، أن قرار توزيع الأصول المالية، هو أهم قرار استثماري تتخذه المؤسّسة، ومن نظرة عامة لتوزيع الأصول المالية لمؤسّسة الضمان الاجتماعي في الأردن، يلاحظ أن الممتلكات الحقيقية (من عقارات وأراضٍ ...)، تمثل ما نسبته ١١٪ من قيمة الأصول، وأن السندات العادية، تمثّل نسبة ١٧٪ من قيمة الأصول، وأمّا القروض فهي تمثل نسبة ٢٤٪ من قيمة الأصول المالية، وأخيراً فإن الودائع البنكية، تمثل نسبة ٤٨٪ من إجمالي قيمة الأصول المالية.[3]

ومن هنا فإن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، تهدف إلى أن تكون أهمّ مؤسّسة مالية استثمارية في الأردنّ، حيث إنها تلعب دوراً مهماً، ورئيساً، في الأسواق

(1) Tharp, Charles and others, Report on development of investment function for the social security corporation of Jordan, The world Bank, Nov 1996, P. 1.

(2) Ibid, PP 1-8.

(3) Ibid, P 10.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المالية المحلية، مع وجود بعض المحددات والقيود، والتي من أهمها أن المؤسسة -ولكونها تعمل تحت اطار القطاع العامّ- تقع تحت ضغط كبير في توجيه مصادرها المالية، نحو مشاريع التنمية الاجتماعية، والتي قد تكون فيها الإيرادات المالية المتوقّعة قليلة، وغير مكافئة للمخاطرة المتوقعة، ولهذا فإن المؤسسة تستخدم سياسة استثمارية لاستثمار احتياطياتها النقدية، وهي تتمثل بالمحدّدات التالية:[1]

١- المشاريع التي توفر فرص عمل وتقلل نسب البطالة.

٢- المشاريع التي تعتمد على الموارد المحلية، وتعمل على تطويرها.

٣- المشاريع التي تساعد على تشجيع الصادرات، وزيادة العملة الأجنبية في البلد.

٤- المشاريع التي توجد نوعاً من التكامل مع الاستثمارات الأخرى، التي تقوم بها المؤسسة.

٥- المشاريع التي تلبّي حاجات المستهلك في السوق المحلي، وتساعد على التقليل من الاستيراد.

٦- المشاريع التي تساعد على تطوّر الامكانات التقنيّة، وتساعد على نقل التكنولوجيا إلى البلد.

٧- المشاريع التي تكمل وتقوي المشاريع الأخرى الموجودة في البلد، ولا تشرف عليها المؤسّسة.

٨- المشاريع التي تساعد على تطوّر الصناعات الاستراتيجية في البلد.

٩- المشاريع التي تدعم القطاع العامّ، مثل: قطاع الأبنية، والمستشفيات.

١٠- المشاريع التي تحقّق قيمة مضافة عالية.

ومن أجل المحافظة على موقع المؤسّسة، والاستمرار بأدائها على أفضل وجه، كان لا بد على المؤسّسة من أن تقوم ببعض الإجراءات التي تساعدها على الاستمرار بفاعلية أكبر، مع ازدياد الضغوط المالية، وإن من أهم هذه الإجراءات هو قيام

---

(1) Tharp, Charles and Others, Op. Cit, P.19.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المؤسّسة بالخطوات التالية:[1]

١- رفع مستوى إدارة دالة الاستثمار، وذلك عن طريق تبنّي وضع أكثر فاعلية، وإعادة بناء هيكلية اتخاذ قرارات الاستثمار، ووضع توجهات جديدة لسياسات الاستثمار، مع وجود رقابة وسيطرة داخلية، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وحجم المسؤوليات المستقبلية الملقاة على عاتق المؤسّسة.

٢- المباشرة في الخصخصة الجزئية لإدارة الاستثمار؛ وذلك بتفويض إدارة جزء من محفظتها المالية لجهات استثمارية خارجية (من خارج المؤسسة)، وهذا يتطلب وضع طرق عملية، وموضوعية، لاختيار المدير الخارجي ومراقبة أدائه.

٣- التوجه نحو الخصخصة الجزئية، -في المدى الطويل- لصناديق التقاعد، حيث يُقلّص دور المؤسّسة على تزويد المنافع الضرورية، وتوكيل تزويد المنافع الثانوية إلى القطاع الخاص.

ومع وجود الاعتقاد بعدم وجود خصخصة لاستثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، إلا أن المؤسّسة تستعمل طريقتين في إدارة استثماراتها:[2]

الأولى: بالنسبة للعقارات، والأراضي، والتي تمثّل نسبة ١١٪ من مجموع الأصول المالية، فإن المؤسّسة توكّل استثمارات بعض العقارات الى جهات استثمارية خارجية (من خارج المؤسّسة) مثل إدارة الفنادق، أو تأجير الاستراحات السياحية، لجهات أخرى، كما أنها تعمل على إيجاد إدارة مشتركة من نفس المؤسّسة، ومن خارجها، لإدارة بعض الاستثمارات وخصوصاً السياحية.

الثانية: بالنسبة للسندات والتي تمثل ١٧٪ من مجموع الأصول المالية، فإن المؤسّسة تدير هذه الاستثمارات ذاتياً، وأما بالنسبة للأسهم فإنّ عمليات الشراء تتمّ عن طريق المؤسسة، بوساطة سماسرة في سوق عمان المالي،

(1) Tharp Charls and Others, Op. Cit, P.1

(2) Ibid, P. 16.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يكونون معتمدين من قبل لجنة متخصّصة، أو عن طريق بنك محلي معتمد لدى المؤسسة.

وقد أثبتت التجارب العالمية، أن صناديق التقاعد الخاصة، تحقّق معدلات عائد أعلى من صناديق التقاعد الحكومية؛ وخصوصاً أن مؤسسات القطاع العام، تواجه محدّدات سياسية، واجتماعية، مثل رفض تسريح أيّ عامل زائد عن الحاجة، أو البحث عن الموارد الاقتصادية الرخيصة، أو البحث عن أسواق جديدة، أو البحث عن استثمارات أكثر كفاءة، وأكثر ربحية.[1]

كما أن استثمارات مؤسسات الضمان الاجتماعي الحكومية، عادة ما تكون مقيّدة بتوجّهات الحكومة، فمثلاً في مصر، تقتصر استثمارات المؤسسة على إيداع احتياطياتها في بنك الاستثمار المحلي، والذي يعطي سعر فائدة ثابتاً. أما في تونس فإن استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي، تقتصر على السندات الحكومية ذات العائد المنخفض، أو على قروض ذات فائدة قليلة، أو حتى على ايجارات منازل رخيصة الأجرة. وكل هذا يعمل على تقليل الدخل العائد من الاستثمار، وبالتالي التأثير على إيرادات أنظمة الضمان الاجتماعي.[2]

كما أن من أهمّ ما يميّز الصناديق الخاصة، هو أنّها تستطيع معرفة التغيّرات الديموغرافية، في وقت مبكر، وتحديد مدى الحاجة للتأقلم تبعاً لهذه التغيّرات، وعلى الرغم من وجود أي تغير ديموغرافي، فإن الصناديق الخاصة، تستطيع زيادة المنافع الضمانية، عن طريق تخفيض سن التقاعد، أو رفع مستوى المنافع التقاعدية. كما أنّ صناديق التقاعد، والادخار، تعمل على تجنب وجود تركز مالي كبير للقطاع العام،

(1) Vittas, Dimitri, The Case for Partial Privatization of Pensions in Jordan, The World Bank, March 1997, P. 3.

(2) Ibid, P. 3

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والتأكّد من أنّ قطاعات الصناعة، والتجارة، والمالية، مملوكة ومُدارة من قبل القطاع الخاص.[1]

ويبين الجدول رقم (٥) نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات في الأردن.

جدول رقم (٥)

نسبة استثمارات المؤسسة إلى إجمالي الاستثمارات في الأردن

خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٩٥)

السنة	استثمارات المؤسسة السنوية مليون دينار *	إجمالي الاستثمارات الكلية في الأردن مليون دينار * *	نسبة استثمارات الضمان إلى * * * الاستثمارات الكلية في الأردن (٪)
١٩٨٠	١٢,٣٩٧	٤٢٣,٠٠٠	٪٢,٩
١٩٨١	٧,٤٨٤	٦٦٦,٨٠٠	٪١
١٩٨٢	١٧,٦٧١	٦٥٠,٨٠٠	٪٢,٧
١٩٨٣	٣١,٩٠٦	٥٨٩,٨٠٠	٪٥,٤
١٩٨٤	٣٦,٠٣٦	٥٧١,٢٠٠	٪٦,٣
١٩٨٥	٢٤,١٧٢	٤١٤,٩٠٠	٪٥,٨
١٩٨٦	٢٧,٦٧٦	٤٤٤,٣٠٠	٪٦,٢
١٩٨٧	٤٠,٧٦١	٥١٥,٦٠٠	٪٧,٩
١٩٨٨	٥٤,٤٩٧	٥٣٢,٥٠٠	٪١٠,٢
١٩٨٩	٤٩,٠٠٠	٥٦٣,٢٠٠	٪٨,٧
١٩٩٠	٦٤,٤٠٠	٨٥٠,١٠٠	٪٧,٥
١٩٩١	٦٧,٩٠٠	٧٣٨,٥٠٠	٪٩,٢
١٩٩٢	٥٦,٠٠٠	١٢٠٨,٨٠٠	٪٤,٦
١٩٩٣	٨٥,٢٠٠	١٤٢٢,٧٠٠	٪٥,٩
١٩٩٤	٤٩,١١٠	١٥١٦,٣٠٠	٪٣,٢
١٩٩٥	١٢,٠٢٩٠	١٦٥٥,٣٠٠	٪٧,٢

* المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

* * نشرة البنك المركزي، عدد خاص، آذار ١٩٩٦م.

* * * تم احتساب هذه النسبة من قبل الباحث.

(1) Vittas, Dimitri, Op. Cit, PP. 5, 6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

من الجدول السابق نلاحظ أن لاستثمارات الضمان الاجتماعي مساهمة فعّالة في إجمالي الاستثمارات في الأردن، قد تصل إلى أكثر من ١٠٪ من إجمالي هذه الاستثمارات، وكما هو مُلاحظ أن الاتجاه العام لهذه النسبة في تزايد مستمر حتى عام ١٩٨٨، أي قبل الأزمة الاقتصادية التي حلّت على الأردن، ومن ثم بدأت هذه النسبة بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية.

فنلاحظ أن عام (١٩٩٠) شهد انخفاضاً ملحوظاً لهذه النسبة. وقد يُعزى ذلك إلى أنه في تلك السنة كانت بداية الخروج من الأزمة الاقتصادية، التي حلت بالأردن في أواخر (١٩٨٦) وبداية استعادة الاقتصاد الأردني عافيته، ونتيجة لثقة المستثمرين بالاقتصاد الأردني، فقد زاد إجمالي الاستثمارات، وبنسبة قد تصل إلى ٦٠٪، ومع الثبات النسبي لاستثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فإن نسبة استثمارات الضمان إلى إجمالي الاستثمارات قد قلت.

ومع بداية عام (١٩٩١) تعرض الاقتصاد الأردني لضربة اقتصادية أخرى، نتيجة لأزمة الخليج المعروفة، وكان ذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرض له الأردن وبعض الدول المجاورة، وقطع المساعدات المالية التي تأتي من دول الخليج، واستقبال العائدين من دول الخليج (زيادة عدد السكان، وزيادة العبء على الدولة)، مما أدى إلى اهتزاز الثقة بالاقتصاد الأردني، وخصوصاً فيما يتعلق باستقرار الأردن أمنياً، واقتصادياً، والذي يؤثر على استقرار المناخ الاستثماري في الأردن، الأمر الذي أدى إلى تراجع إجمالي الاستثمارات في الأردن -ومع ثبات نسبة نمو استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي- والذي يُعزى إلى أن المؤسسة تستثمر في المجالات الأقل خطورة، مثل: شراء العقارات، حيث تكون واثقة من أن نسبة المخاطرة قليلة، لذا فإن استثماراتها تنمو بشكل ثابت- فإن نسبة استثمارات الضمان الاجتماعي إلى إجمالي الاستثمارات قد زادت في تلك السنة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وأما في عام (١٩٩٢) ومع بداية نهاية أزمة الخليج -على مستوى الدول العربية دون العراق- ومع بداية الحديث عن الاستقرار في المنطقة، انتهجت الحكومة الأردنية نهجاً نحو تشجيع الاستثمار، وتعزيز ثقة المستثمر الأردني والعربي، والأجنبي بالاقتصاد الأردني، في محاولة منها لزيادة حجم الاستثمارات في الأردن، ونستطيع القول إنها نجحت إلى حد ما في تحقيق هدفها في هذا الخصوص، حيث نجحت الحكومة في كسب ثقة المستثمرين، وخصوصاً العائدين من دول الخليج -جراء الأزمة- حيث تم تشغيل واستثمار جزء كبير من مدخراتهم في الأردن، مما كان له أثر واضح في زيادة حجم الاستثمار الاجمالي في الأردن إلى حوالي ٦٣,٦٪، ومع ثبات نسبة النمو في استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، نلاحظ أن نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي الاستثمارات الكلية قد انخفض وبشكل ملحوظ.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً: عوائد استثمارات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي:

يبين جدول رقم (٦) نسبة عوائد استثمارات المؤسسة إلى حجم استثماراتها ومدى جدوى هذه العوائد.

جدول رقم (٦)

نسبة العائد إلى الاستثمار الكلي لدي المؤسسة خلال الأعوام (١٩٨٠-١٩٩٥)

السنة	استثمارات المؤسسة (تراكمية) مليون دينار *	عوائد الاستثمار ألف دينار *	نسبة العائد إلى الاستثمار (٪) * *
١٩٨٠	١٢,٣٩٧	١٠٤	٪٠,٨
١٩٨١	١٩,٨٨١	٥٦٣	٪٢,٨
١٩٨٢	٣٧,٥٥٢	١,٥٣٨	٪٤,١
١٩٨٣	٦٩,٤٥٨	٢,٩٠٩	٪٤,٢
١٩٨٤	١٠٥,٤٩٤	٤,٠١٧	٪٣,٨
١٩٨٥	١٢٩,٦٦٦	٥,٤٤٢	٪٤,٢
١٩٨٦	١٥٧,٣٤٢	٨,١١٩	٪٥,٢
١٩٨٧	١٩٨,١٠٣	١١,٣١٨	٪٥,٧
١٩٨٨	٢٥٢,٦٠٠	١٤,١٠٥	٪٥,٦
١٩٨٩	٣٠١,٦٠٠	٢٠,٠٥٠	٪٦,٦
١٩٩٠	٣٦٦,٠٠٠	٢٤,١٢١	٪٦,٦
١٩٩١	٤٣٣,٩٠٠	٢٩,٢٩٨	٪٦,٨
١٩٩٢	٤٨٩,٩٠٠	٢٩,٤٧٠	٪٦,٠
١٩٩٣	٥٧٥,١٠٠	٣٨,٨٠٠	٪٦,٧
١٩٩٤	٦٢٤,٢١٠	٤٢,٤٠٠	٪٦,٨
١٩٩٥	٧٤٤,٥٠٠	٥٣,٥٦٨	٪٧,٢

* المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

* * تم احتساب هذه النسب من قبل الباحث.

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة عوائد الاستثمار إلى الاستثمار الكلي للمؤسسة، قليلة نسبياً بحيث يمكن اعتبارها غير مجدية اقتصادياً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما أن هذه النسبة هي بالمعدل، بمعنى أن عائد الاستثمار موزع على عدة أنشطة، وقطاعات اقتصادية مختلفة، منها قطاع البنوك -حيث تستثمر المؤسسة فيها كودائع- والتي تعطى نسبة عائد أكبر من النسب الأخرى، وهذا يعني أن نسبة العائد من الاستثمارات الأخرى (باقي القطاعات)، قد تكون أقل من هذه النسبة. وقد يُعزى ذلك إلى أن سياسة المؤسسة الاستثمارية مقيدة بتوجهات الحكومة، والتي تتمثل بعدم الاستثمار في المشاريع ذات المخاطرة العالية، حيث تركز الحكومة في استثماراتها على المشاريع ذات المردود الاجتماعي، أكثر من المشاريع ذات المردود الاقتصادي. وبطبيعة الحال وكما هو معروف، فإن المشاريع ذات المخاطرة القليلة، تكون ذات مردود قليل أيضاً.

وبمقارنة بسيطة بين هذه العوائد والعوائد التي قد تحصل عليها المؤسسة لو وضعت أموالها في بنك تجاري، وبسعر الفائدة الجاري نلاحظ أن عوائد الاستثمارات ونسبتها أكبر كما هو موضح بالجدول رقم (٧):

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول رقم (٧)

عوائد الاستثمارات على سعر خصم ٨,٤٪

مليون دينار

السنة	استثمارات المؤسسة *	عوائد الاستثمارات على سعر خصم ٨,٤٪ * *
١٩٨٠	١٢,٣٩٧	١,٠٤١
١٩٨١	١٩,٨٨١	١,٦٧٠
١٩٨٢	٣٧,٥٥٢	٣,١٥٤
١٩٨٣	٦٩,٤٥٨	٥,٨٣٤
١٩٨٤	١٠٥,٤٩٤	٨,٨٦١
١٩٨٥	١٢٩,٦٦٦	١٠,٨٩٢
١٩٨٦	١٥٧,٣٤٢	١٣,٢١٦
١٩٨٧	١٩٨,١٠٣	١٦,٦٤١
١٩٨٨	٢٥٢,٦٠٠	٢١,٢١٨
١٩٨٩	٣٠١,٦٠٠	٢٥,٣٣٤
١٩٩٠	٣٦٦,٠٠٠	٣٠,٧٤٤
١٩٩١	٤٣٣,٩٠٠	٣٦,٤٤٨
١٩٩٢	٤٨٩,٩٠٠	٤١,١٥٢
١٩٩٣	٥٧٥,١٠٠	٤٨,٣٠٨
١٩٩٤	٦٢٤,٢١٠	٥٢,٤٣٤
١٩٩٥	٧٤٤,٥٠٠	٦٢,٥٣٨

* المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

* * تم اعتماد سعر الخصم ٨,٤٪ كمعدل لأسعار الخصم طيلة فترة الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثالثاً: نفقات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الإدارية:

يبين جدول رقم (٨) نفقات المؤسسة الإدارية ونسبة هذه النفقات إلى عوائد الاستثمارات في المؤسسة.

جدول رقم (٨)

نسبة النفقات الإدارية إلى عائد الاستثمار في المؤسسة

السنة	نفقات الضمان الاجتماعي الإدارية ألف دينار *	عوائد الاستثمار ألف دينار *	نسبة النفقات الإدارية إلى عائد الاستثمار (٪)* *
١٩٨٠	٢٨٢	١٠٤	٪٢٧١
١٩٨١	٤٦٧	٥٦٣	٪٨٣
١٩٨٢	٧٢٥	١,٥٣٨	٪٤٧
١٩٨٣	٨٧١	٢,٩٠٩	٪٣٠
١٩٨٤	٩٤٣	٤,٠١٧	٪٢٣
١٩٨٥	١,٤٥٠	٥,٤٤٢	٪٢٧
١٩٨٦	١,٣٣٠	٨,١١٩	٪١٦
١٩٨٧	١,٤٨٥	١١,٣١٨	٪١٣
١٩٨٨	١,٧٦٥	١٤,١٠٥	٪١٣
١٩٨٩	٢,٠٧٣	٢٠,٠٥٠	٪١٠
١٩٩٠	١,٨٦٩	٢٤,١٢١	٪٨
١٩٩١	٢,٠٣٢	٢٩,٢٩٨	٪٧
١٩٩٢	٢,٤٦٠	٢٩,٤٧٠	٪٨
٩٩٣	٣,٦٧٥	٣٨,٨٠٠	٪٩
١٩٩٤	٤,٢٩٥	٤٢,٤٠٠	٪١٠
١٩٩٥	٥,٠٤٣	٥٣,٥٦٨	٪٩

* المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

* * تم احتساب هذه النسبة من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يتبين من الجدول رقم (٨) أن الاتجاه العام لنسبة النفقات الإدارية، إلى عائد الاستثمار هو في تناقص مستمر، وهذا مؤشر جيد لأداء مؤسسة الضمان الاجتماعي، حيث إنه كلما كانت نسبة النفقات الإدارية إلى عائد الاستثمارات قليلة، كلما كان وضع هذه الاستثمارات أفضل. فنلاحظ في عام ١٩٨٠ إن هذه النسبة كانت مرتفعة جداً حوالي ٢٧١٪ وهذا يعني أن العائد من الاستثمار أقل من النفقات عليه، (على فرض أن نفقات الاستثمار تتمثل في النفقات الإدارية فقط)، وبالتالي فإنه يوجد عجز، ولو استمرت الأمور هكذا لأقفلت المؤسسة أبوابها خلال أعوام قليلة. ولكن تناقص هذه النسبة لتصبح أقل من ١٠٪ في عام ١٩٩٥م يعتبر مؤشراً على تحسن وضع المؤسسة، وهذا يدل أيضاً على أن تكاليف إدارة الاستثمارات، قد توزعت على جميع الاستثمارات، وهذا يدل على أن المؤسسة في توسع دائم في استثماراتها، وأن هذه الاستثمارات ذات مردود جيد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

رابعاً: إيرادات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ونفقاتها الإجمالية:

يبين جدول رقم (٩) ايرادات المؤسسة ونفقاتها الإجمالية وحجم الفائض بعد النفقات.

جدول رقم (٩)

ايرادات المؤسسة ونفقاتها الإجمالية وحجم الفائض بعد النفقات

السنة	ايرادات مؤسسة الضمان مليون دينار *	نفقات المؤسسة الإجمالية ألف دينار *	الفائض ألف دينار * *
١٩٨٠	٤,٨٥٨	٣١١	٤,٥٤٧
١٩٨١	١٢,١٤٤	٨٨٤	١١,٢٦٠
١٩٨٢	٢٥,٥٢٧	١,٩٣١	٢٣,٥٩٦
١٩٨٣	٣٠,٢٦٩	٣,٤٢٩	٢٦,٨٤٠
١٩٨٤	٤٠,٤٥٦	٤,٥٨٧	٣٥,٨٦٩
١٩٨٥	٤٤,١٤٤	٦,٧٦٢	٣٧,٣٨٢
١٩٨٦	٥٣,٥٧٨	٨,٧٣٩	٤٤,٨٣٩
١٩٨٧	٥٥,٤٠٩	١٠,٥٩٦	٤٤,٨١٣
١٩٨٨	٦١,٣١٢	١٢,٧٦٢	٤٨,٥٥٠
١٩٨٩	٦٨,٣٣٠	١٦,٦٤١	٥١,٦٨٩
١٩٩٠	٧٦,٥٨٥	٢٠,٢٠٠	٥٦,٣٨٥
١٩٩١	٨٥,٠٧٢	٢٠,٨٠٠	٦٤,٢٧٢
١٩٩٢	٩٢,٤١٣	٢٣,٤٠٠	٦٩,٠١٣
١٩٩٣	١١٢,٠٨٦	٢٧,٦٠٠	٨٤,٤٨٦
١٩٩٤	١٢٤,١٧٠	٢٨,٣٥٥	٩٥,٨١٥
١٩٩٥	١٥٣,٣٨٧	٣٢,٨٥٤	١٢٠,٥٣٣

* المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

* * تم احتساب قيمة الفائض من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول السابق، أن الفرق بين ايرادات المؤسسة ونفقاتها (التأمينية والإدارية) موجب، وفي تزايد مستمر، وهذا يدل على أنه يوجد فائض نقدي لدى المؤسسة، وأن هذا الفائض يزداد عاماً بعد عام، بالرغم من أن نفقات المؤسسة والتزاماتها في تزايد أيضاً، إلا أن حجم الايرادات يتزايد وبشكل كبير. وقد يكون هذا مؤشراً على وضع المؤسسة المالي الجيد، حيث إنه كلما كان هناك فوائض مالية جيدة، كلما كان وضع المؤسسة المالي جيد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

خامساً: أعداد المؤمن عليهم لدى المؤسسة:

يبين جدول رقم (١٠) أعداد المؤمن عليهم وحجم القوة العاملة ونسبة أعداد المؤمن عليهم إلى إجمالي حجم القوة العاملة.

جدول رقم (١٠)

أعداد المؤمن عليهم وحجم القوة العاملة ونسبة المؤمن عليهم إلى إجمالي القوة العاملة

السنة	أعداد المؤمن عليهم *	حجم القوى العاملة* *	نسبة أعداد المؤمن عليهم إلى إجمالي القوى العاملة* * *
١٩٨٠	٣٧٢٤٢	٤٢٠٠٠٠	٪٩
١٩٨١	٨٣٦٩٠	٤٣٥٤٠٠	٪١٩
١٩٨٢	٦٢٥٥٦	٤٥١٢٠٠	٪١٤
١٩٨٢	٥٠٥١٠	٤٦٧٧٠٠	٪١١
١٩٨٤	٦٤٩٧٩	٤٨٤٨٠٠	٪١٣
١٩٨٥	٥٤٨٣٤	٥٠٢٤٠٠	٪١١
١٩٨٦	٤٦٥٧٦	٥٣٥٤٠٠	٪٩
١٩٨٧	٣٧٥٠٠	٥٥٥٧٠٠	٪٧
١٩٨٨	٢٢٨٧٦٧	٥٧٢٢٠٠	٪٤٠
١٩٨٩	٢٣١٨٣٨	٥٨٣٥٠٠	٪٣٥
١٩٩٠	٢٣٣٨٣٣	٦٣٠١٠٠	٪٣٧
١٩٩١	٢٤٤٩٠١	٦٨٠٠٠٠	٪٣٦
١٩٩٢	٣٢٧٠٩٣	٧٠٦٠٠٠	٪٤٦
١٩٩٣	٣٥٠٢٢٧	٨٥٩٣٠٠	٪٤١
١٩٩٤	٣٧٠٣٠٣	٩٤٩٠٠٠	٪٣٩
١٩٩٥	٣٨١٣٣٥	٩٦٠٠٠٠	٪٤٠

* المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

* * البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ١٩٩٧.

* * * تم احتساب هذه النسبة من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يُلاحظ من الجدول السابق أن نظام الضمان الاجتماعي بدأ بتوسيع مظلته التأمينية، حيث إن الناظر إلى نسبة المشمولين بنظام الضمان الاجتماعي إلى حجم القوى العاملة، يلاحظ أن هذه النسبة في تزايد مع وجود بعض التراجعات القليلة، نظراً لظروف سوق العمل والمؤسسة.

ففي السنوات التي تسبق عام (١٩٨٨) نلاحظ أن أفضل نسبة هي خلال سنوات تطبيق مراحل الضمان الاجتماعي، ونلاحظ أن أعوام ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٤ كانت من أفضل الأعوام من حيث نسبة المشمولين في الضمان الاجتماعي.

أما بعد عام (١٩٨٨) فنلاحظ أن هذه النسبة قد ازدادت بشكل مضاعف، وملحوظ، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى عدة أمور، أهمها الزيادة المضطردة في عدد السكان، وبالتالي في حجم القوى العاملة، وبالتالي أعداد المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي، كما أن زيادة الوعي عند العامل الأردني، قد زادت من مشاركته في نظام الضمان الاجتماعي، كما أن إلزامية نظام الضمان الاجتماعي، وتفعيل قانونه، دوراً مهماً في زيادة نسبة المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي، وأخيراً فإن ثقة العامل الأردني وصاحب العمل الأردني بنظام الضمان الاجتماعي، قد ساهمت وبشكل ملموس في زيادة أعداد المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي وبالتالي زيادة نسبتهم إلى حجم القوى العاملة.

ويعود السبب في تذبذب نسبة أعداد المؤمن عليهم إلى إجمالي القوى العاملة من سنة إلى أخرى إلى أن هذه النسبة تؤخذ لكل سنة على حده وتعتمد بشكل مباشر على عدد المؤمن عليهم وحجم القوى العاملة لتلك السنة، كما يعود هذا التباين إلى أن أعداد المؤمن عليهم وحجم القوى العاملة يختلف من سنة لأخرى هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن نسبة التغير في أعداد المؤمن عليهم من سنة لأخرى ليست مساوية لنسبة التغير في حجم القوى العاملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الثالث
آثار الضمان الإجتماعي

- تمهيد
- المبحث الأول: آثار الضمان الاجتماعي الاجتماعية والسياسية

أولاً: الآثار الاجتماعية

ثانياً: الآثار السياسية

- المبحث الثاني: آثار الضمان الاجتماعي الاقتصادية

أولاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك والادخار

ثانياً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار

ثالثاً: أثر الضمان الاجتماعي على سوق العمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تمهيد:

تم الحديث في هذا الفصل عن آثار الضمان الاجتماعي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد ركّز هذا الفصل على الآثار الاقتصادية، لما لأنظمة الضمان الاجتماعي من أثر واضح على اقتصادات الدول. حيث تعتبر مؤسسات الضمان الاجتماعي من كبرى المؤسسات المالية، والتي تملك احتياطيات نقدية ضخمة، يمكن الاستفادة منها -إذا أُحسن استغلالها- في تحسين رفاه الفرد، والدولة على حد سواء. حيث تطرق إلى أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك، والادخار، وسوق العمل، والاستثمار، من خلال عرض النظرية الاقتصادية المتعلقة بهذا الموضوع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المبحث الأول
آثار الضمان الاجتماعي الاجتماعية والسياسية

للضمان الاجتماعي آثار واضحة، ومتعددة، تتباين في وضوحها، وفعاليّتها تبعاً للظروف الاقتصادية، والاجتماعية، ومنها:

أولاً: الآثار الاجتماعية:

إنّ من أهداف الضمان الاجتماعي -كما ذُكر سابقاً- تقديم رواتب تقاعدية للمؤمّن عليهم، بما يكفل عدم لجوء هؤلاء إلى طلب المعونة من غيرهم، وبشكل يوفر لهم راحة نفسية، ويؤمّن لهم الاستقرار المادي والمعنوي، ويبعدهم عن طريق الانحراف، والجريمة، والتي بانتشارها تدمر استقرار المجتمع، وتولد عدم الشعور بالأمن. كما أنّ رفع المستوى الصحّي للمجتمع من خلال برامج الضمان الاجتماعي، يعمل على وجود أفراد أصحّاء في المجتمع، يتمتّعون بصحة عالية، وينعمون بوسائل وقاية من الأمراض والأوبئة.[1] كما أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، حرصت على إيجاد مثل هذه الآثار، من خلال تحقيق أهدافها الاجتماعية المتعلقة بإيجاد روح التكافل والمحبة، وتوفير الرعاية الصحية لأفراد المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن الضمان الاجتماعي يعتبر أسلوباً من أساليب التكافل الاجتماعي الذي يشيع روح المحبة والمساعدة والانتماء عند الأفراد.

---

(١) عبد الله، عثمان اسماعيل، الأردن وتجربته في مجال الضمان الاجتماعي، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ١٩٨٢، ص ص ٧-٨، بحث غير منشور وانظر أيضاً، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن: مكتب التطوير والتدريب، ورشة عمل بعنوان "تأهيل مدراء وأطباء الفروع"، ١٩٩٦، ص ص ٣-٤.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانياً: الآثار السياسية

إن وجود نظام للضمان الاجتماعي في أي دولة، يؤمن لأفراد تلك الدولة حياة كريمة، ومستقرّة، كما يوفّر جواً من الاستقرار النفسي، والمادي الكفيل في إيجاد ثقة متبادلة بين الأفراد، والحكومة في هذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود استقرار سياسي داخلي، يعطي الدولة قوة، ومنعة، كما يوجد شعوراً بالمسؤولية، تجاه الوطن حيث إنّ كلّ طرف يجب أن يؤدّي واجبه على أكمل وجه، سواء العامل أو صاحب العمل أو الحكومة.(١)

كما أنّ استثمارات الضمان الاجتماعي تعمل على تدعيم الاقتصاد الوطني، مما يقوي وضع البلد اقتصادياً، ومن ثم سياسياً على المستوى الخارجي، فكلما قوي اقتصاد الدولة، كلما كان وضعها السياسي أفضل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) عبد الله ، عثمان اسماعيل، الأردن وتجربته في مجال الضمان الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٤. وانظر أيضاً، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي/ الأردن: مكتب التطوير والتدريب، ورشة عمل بعنوان "تأهيل مدراء وأطباء الفروع"، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ٥.

www.manaraa.com

المبحث الثاني
آثار الضمان الاجتماعي الاقتصادية

تعتبر احتياطات الضمان الاجتماعي النقدية، احتياطات نقدية وطنية، يجب أن توجه نحو الاستثمارات الاقتصادية الضرورية، التي تؤثر في الاقتصاد الوطني، كما أن هذه الاحتياطات يجب أن يوضع لها خطة اقتصادية، تتناسق وخطة التنمية المتبعة في الدولة حتى تكون النتائج أكثر فاعلية، كما أن الضمان الاجتماعي له أثره المباشر على الاستهلاك، والادخار الكلي في الاقتصاد، من خلال تأثيره على استهلاك الأفراد وادخارهم. في ذات الوقت توجد دراسات تشير إلى أثر الضمان الاجتماعي على التجمعات السكانية وسوف لن يكون هذا الاثر ضمن العوامل المقاسة في هذه الدراسة لعدم توفر البيانات الكافية لذلك.

أولاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك والادخار

يعتمد الاستهلاك بشكل أساسي على الدخل، حيث إن الزيادة في الدخل تعني الزيادة في الاستهلاك. ويتأثر الاستهلاك بمستوى الدخل، الذي يتأثر بدوره باقتطاعات الضمان الاجتماعي -حيث ينخفض مع هذه الاقتطاعات مستوى الدخل المتاح- فإن الاستهلاك سيتأثر بوجود نظام للضمان الاجتماعي، يقتطع من دخول الأفراد لصالح الضمان الاجتماعي.

وقد عبّر كينز[1] عن العلاقة بين الاستهلاك والدخل، بأن الاستهلاك دالة في الدخل حيث يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$C = c_0 + c_1 Yd \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

---

(1) Shapiro, Edward, Macroeconomic Analysis, Harcourt Barco Jovanovich, Inc, Fifth Edition, PP. 67-68.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

نلاحظ من المعادلة رقم (١) أن الاستهلاك يعتمد على الدخل، والميل الحدي للاستهلاك (c_1)، والذي هو نسبة ثابتة موجبة، وأقل من واحد صحيح، تعبر عن مقدار الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة.

كما أن للمعادلة مقطع مستقل (c_0)، يعني أن هناك جزءاً من الاستهلاك لا يعتمد على الدخل، وهو الحد الأدنى من الاستهلاك، الذي يضمن البقاء على قيد الحياة، حيث يتم تمويله عن طريق الاقتراض، أو استنزاف المدخرات.

كما طور مودغلياني (Modigliani) نظريته المتعلقة بالاستهلاك المعروفة بنظرية دورة الحياة (Life Cycle Hypotheses (LCH))[1]، التي تفترض أنّ الأفراد يخططون من أجل استهلاكهم، وادخارهم عبر فترات طويلة، فهم يقومون بتوزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة، طيلة فترة حياتهم كلها (فترات العمل والتقاعد).

وعندما يقوم الفرد باتخاذ قراره بخصوص الاستهلاك، والادخار، فإن عليه مراعاة أمرين مهمين:[2]

الأول: ما هي امكانيات استهلاك الفرد طيلة حياته.

الثاني: كيف سيختار الفرد توزيع استهلاكه عبر سنوات حياته.

وإذا أدخلت الثروة على دالة الاستهلاك، فإن قرار الفرد بالنسبة للاستهلاك سيتأثر بشكل واضح، واستناداً لنظرية دورة الحياة (LCH)، فإن الميل الحدي للفرد مرتبط بعمر الفرد، والمدة التي سيعيشها، حيث إنّ الفرد كلما كان أقرب لنهاية الحياة، كلما كان الميل الحدي للاستهلاك من الثروة أكبر، والعكس صحيح.

---

(1) Dornbusc, R and Fischer,S ., Macroeconomics, Sixth edition, 1994, PP. 299-307.

(2) Ibid, P. 300.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
www.manaraa.com

وأما الادخار فإنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، وعليه فإن الاستهلاك أثناء فترة التقاعد، سيُمول من المبلغ الذي تم ادخاره أثناء فترة العمل، أي أن الادخار (Saving) سيساوي الادخار السالب (Dissaving).

وبعبارة أخرى، فإن الفرد يخطط لتحقيق مستوى من الاستهلاك، عن طريق الادخار، أثناء الفترات التي يكون فيها الدخل مرتفعاً، وعن طريق الادخار السالب خلال الفترات التي يكون فيها الدخل منخفضاً.

وينقسم الادخار إلى نوعين:

أ- ادخار اختياري: وهو عدم استهلاك جزء من الدخل بشكل اختياري، أي أنه موازنة بين المنفعة الحدية للاستهلاك، والمنفعة الحدية للادخار.

ب- ادخار اجباري: وهو عدم الاستهلاك الذي يفرض نتيجة لضغط قوى خارجية، وقد يكون لصالح المدخر، مثل: (التأمين، والضمان الاجتماعي)، أو لصالح الدولة مثل الضرائب.

ويُعزى الميل للادخار إلى توافر مجموعة من العوامل الشخصية، التي يمكن تقسيمها إلى مستويين:[1]

أ- على مستوى الفرد

حيث تتمثل هذه العوامل بما يلي:

١- الرغبة في تكوين احتياطي لمواجهة حوادث غير متوقعة.

٢- الرغبة في الاحتراس ضد حوادث متوقعة، قد تزيد من الأعباء المستقبلية، وتقلل الدخل مستقبلاً مثل العجز، والشيخوخة، والمرض.

٣- الرغبة في تحسين الاوضاع الاقتصادية مستقبلاً.

---

(١) المحجوب، رفعت وصدقي، عاطف ، مبادئ الاقتصاد السياسي، ١٩٦٧، دار النهضة العربية، ص ص ٣٤٥-٣٤٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤- الرغبة في تكوين رأس مال يستخدم في المضاربة، والتجارة، وكافة أشكال الاستثمار.

٥- حماية الورثة من تقلبات الزمن وذلك بترك ثروة لهم.

ب- على مستوى الدولة

ويمكن اجمال هذه العوامل بما يلي:

١- تكوين أموال للقيام باستثمارات جديدة على مستوى الدولة.

٢- تكوين ثروة يحتفظ بها سائله لمواجهة الاحتمالات، والصعوبات المالية، والأزمات.

ومن هنا تكمن أهمية تدخل الدولة في تكوين الادخار، لذا كان لا بد من التطرق ولو بلمحة عامة إلى تدخل الدولة في تكوين الادخار، حيث يمكن للدولة أنّ تحقق أهدافاً مهمة يمكن اجمالها بما يلي:[1]

١- قيام المشروعات العامة، وذلك بادخار جزء من ايرادها، حيث يعتبر اقتطاع جزء من ايرادات المؤسسة، واعادة استثمارها من أهم مصادر تمويل الاستثمارات.

٢- التأثير في الادخار عن طريق التدخل في توزيع الدخل:

من المعروف أنّ الميل الحدي للادخار عند الفقراء قليل، وعند الاغنياء كبير. وبناءً عليه فإن الدولة تستطيع أنّ تتحكم في حجم الادخار الذي تقوم به، وذلك عن طريق تحديد الأجور والأثمان، حيث إنّ إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، ذات الدخول المحدودة، سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وخفض الادخار، والعكس صحيح بالنسبة لطبقات الدخل المرتفع، حيث إنّ اعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات المرتفعة الدخل، سيؤدي إلى خفض الاستهلاك، وزيادة الادخار. ومن هنا، فقد تقع كثير من الدول في تعارض بين الاعتبارات الاجتماعية (رفع مستوى المعيشة، عند طبقات

(١) المحجوب، رفعت و صدقي، عاطف، مبادئ الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ص ٣٥١-٣٥٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الدخل المنخفض) والاعتبارات الاقتصادية، (ضرورة زيادة الادخار للقيام بالاستثمارات اللازمة)، لذلك كان هذا التعارض، من أهم اسباب إيلاء الدولة عملية التنمية اهتماماً كبيراً، في كثير من الدول، لا سيما الدول النامية.

٣- تكوين الادخار عن طريق إقتطاع جزء من الدخول الفردية

ويكون ذلك من خلال عدة طرق نذكر منها:

- عن طريق اقتطاع جزء من الدخل اجبارياً، من أجل التأمين، أو الضمان الاجتماعي، أو من أجل رواتب التقاعد.
- عن طريق فرض القروض الإجبارية، من قبل الدولة على الأفراد. حيث يجبر الأفراد على إقراض الدولة جزءاً من دخولهم، على أنّ تقوم الدولة بتسديد هذا القرض في وقت لاحق، ويعتبر هذا القرض بمثابة ادخار لصالح الفرد.
- عن طريق فرض الضرائب، وهي ادخارات غير مستردة، حيث تكون هذه الادخارات لصالح الدولة، من أجل القيام بالاستثمارات العامة.

٤- تشجيع الادخار الاختياري

ويكون ذلك عن طريق اشاعة الثقة بالاقتصاد المحلي، حيث تستغل المدخرات في الاستثمار، كما يكون ذلك عن طريق طرح السندات، والأسهم، وصناديق التوفير.

وأما فيما يتعلق بتحليل أثر الضمان الاجتماعي على الادخار، فإنه يشكل مشكلة حقيقية لدى الكثير من علماء الاقتصاد؛ لأن للضمان الاجتماعي أثرين واضحين على الادخار؛ فتارة يكون الأثر إيجابياً، أي بزيادة الادخار، وتارة يكون سلبياً بتخفيض الادخار. وقد عبّر فريدمان (Friedman) عن أثر الضمان على الادخار بقوله أن: توفير مساعدات من الحكومة، سوف تؤدي إلى تقليل الادخار المخطط وبشكل واضح.[1]

(1) Mumell, Alicia H.: The Impact of Social Security on Personal Savings, National Tax Journal, No. 4, December, 1974, P. 554."

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وأما كينز (Keynes) فقد عبر عن نفس الفكرة بقوله: إن الضمان الاجتماعي من شأنه تقليل الادخار الخاص.[1]

كما أشير سابقاً، كان هناك قلق كبير عند العمال، حول حياتهم المستقبلية، ولكن هذا القلق بدأ يتلاشى في ظل وجود نظام اجتماعي، تأميني، يضمن لهم مستوى معيشياً مناسباً، بعد تعرضهم لطارئ، يفقدهم عملهم، لذا بدأت الرغبة بالادخار للمستقبل تقل تدريجياً، وكان هذا اعتماداً على النظرية الكلاسيكية التي تقول إنّ الادخار الاختياري، يقل في حالة زيادة الادخار الاجباري.[2]

ويمكن الرد على هذا الرأي بالقول: إنّ هؤلاء المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي يكونون في العادة من ذوي الدخل المنخفض، حيث يكون الميل الحدي للادخار عندهم منخفضاً، إذ لا يكون عندهم شيء يدخرونه، أو أنّ ما يدّخرونه لا يكاد يذكر؛ وبالتالي فوجود التأمينات الاجتماعية، لا يؤثّر على الادخار لدى هؤلاء الناس؛ لأنه لا مدخرات لديهم تذكر. كما أنّ المساعدات الاجتماعية، قد تساعدهم في المحافظة على مستوى استهلاكهم، دون اللجوء إلى مدخرات سابقة، أو حتى دون اللجوء إلى الاقتراض.[3]

وتشير الدراسات التي أجريت على مستوى عالمي، إلى أنّ العلاقة بين صناديق التقاعد، ومعدّلات الادخار، غير واضحة، حيث تدخل ظروف كثيرة تتحكم بمثل هذه العلاقة، مثل: الظروف السياسية، والوضع الاقتصادي، والاجتماعي، فمثلاً سنغفوره، وسويسرا، بلدان يطبقان الضمان الاجتماعي، ونجد أن نسبة الادخار لديهما نسبة

---

(1) Mumell Alicia H.: The Impact of Social Security on Personal Savings, National Tax Journal, No. 4, December, 1974, P 554.

(٢) العلي، عادل ، التأمينات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

عالية، بالمقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والسويد، يطبقون أنظمة الضمان الاجتماعي ولكن نسبة الادخار عندهم قليلة.[1]

كما أنّ هناك دراسات عديدة، قامت بدراسة أثر الضمان الاجتماعي على الادخار، كانت نتائج هذه الدراسات في اختلاف، وتباين واضح، والسبب الرئيس لوجود هذا التباين، هو نوعية البيانات المستعملة، والطرق القياسية المستعملة لقياس النماذج المقدرة. فعلى سبيل المثال، الدراسات التي أُجريت في الولايات المتحدة، واستعملت بيانات المقطع العرضي، (Cross-Section Data) وجدت أنّ كل دولار لصالح اشتراكات الضمان الاجتماعي، يقلل من الادخار الخاص بقيمة حقيقية أقلّ من دولار. أمّا الدراسات التي استخدمت بيانات السلاسل الزمنية، (Time-Series Data) وجدت أنّ كلّ دولار لصالح الضمان الاجتماعي، يزيد الاستهلاك الفردي (وبالتالي يقلل الادخار الشخصي) بحوالي 5.2 سنت (Cent).[2]

وقد بلغت ثروة الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام (١٩٩٤) حوالي (16) تريليون دولار، قلّلت الادخار الشخصي في العام نفسه إلى حوالي (400) مليار دولار، وهذا يعني أنّ الضمان الاجتماعي، خفّض الادخار الشخصي لأقلّ من (50%) مما هو مقرر له أنّ يكون. ووجد أنّ قيمة الانخفاض في الادخار المقدر، تساوي -تقريباً- قيمة الضرائب المجموعة، لتمويل برامج التقاعد، وتساوي أيضاً حوالي (75%) من مجموع الضرائب المجموعة من أجل برامج التقاعد، والصحة للمعمرين. ومن هنا نجد أنّ السبب الرئيس عند معظم الأمريكيين، الذين يُجمّعون ثروة مالية قليلة -قد تصل إلى الصفر- هو أنهم يشتركون بنظام الضمان الاجتماعي، وثقتهم باستمرارية العيش بذات المستوى الاستهلاكي قبل التقاعد،

(1) Vittas, Dimitri, Contractual Savings and Emerging securities Markets, The Country Economics Dep, The World Bank, February 1992, PP 5-6.

(2) Felstein, Martin, Fiscal Policies, Capital Formation and Capitalism, NBER, October 1994, P 81.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لتقاضيهم مخصّصات مالية، فيعتبرون دفعات الضمان كنوع من أنواع الادخار لما بعد التقاعد.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الدراسات التي أجريت في اوروبا، وجدت أنّ الأوروبيين يستمرون في الادخار؛ بالرغم من وجود نظام للضمان الاجتماعي. والتفسير بأن ثقة الاوروبيين بأنظمة الضمان الاجتماعي، أقل من الأمريكيين؛ نظراً للظروف التي مرّت بها أوروبا من حروب، أو تضخم تُدمّر فيه السندات المالية الحكومية، بالإضافة إلى تغير الحكومات، وتعاقبها، حيث إنّ كل حكومة جديدة تبدأ بنظام ضمان اجتماعي جديد.[2]

ويرى بعض الاقتصاديين، أنّ سبباً آخر لدى الأفراد، يجعلهم يفضلون الضمان الاجتماعي على الادخار الخاص، وهو ما سمّي (Ricardian Equivilence Theory) ، حيث تقول النظرية: إنّ أي زوجين عندما يقرران ايجاد ثروة مالية لأطفالهما، فإن هذا القرار مرتبط بتساوي المنفعة الحدية لاستهلاكهم، ومنفعتهم الحدية لاستهلاك اطفالهم، وإذا وجّه المتقاعدون منافع الضمان الاجتماعي المالية، لتعويض اطفالهم عن الاشتراكات التي دفعوها لصالح الضمان الاجتماعي، فإنه لا يوجد أثر للضمان الاجتماعي على الادخار إذا استعملت هذه المنافع بهذه الطريقة.[3]

وهناك رأي آخر يقول: إنّ الضمان الاجتماعي يقلّل الادخار، عندما تصبح حاجة الادخار من أجل التقاعد قليلة، لأن المنافع التي يقدّمها الضمان الاجتماعي، في حالة التقاعد تكون كافية، ومن ناحية أخرى فإن الضمان الاجتماعي، يساعد على التقاعد المبكّر، لدى كثير من الأفراد، الأمر الذي يجعلهم يفكرون بزيادة مدّخراتهم

(1) Felstein, Martin, Fiscal Policies, Capital Formation and Capitalism, NBER, October 1994, P. 19.

(2) Ibid, PP. 19-20.

(3) Ibid, P. 16.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الشخصية، وذلك لتمويل أطول فترة تقاعد ممكنة. وتؤكد الباحثة الاقتصادية (Alicia Munnell) أنّ أثر الضمان الاجتماعي على الادخار، قد يكون صفراً، عندما تتساوى قيمة الاثرين المتعاكسين، حيث إنه إذا تساوت قوة الاثر، الذي يزيد من الادخار مع قوة الأثر الذي يقلل من الادخار، فإن النتيجة النهائية لأثر الضمان الاجتماعي على الادخار تكون صفراً.[1]

ثانياً: أثر الضمان الاجتماعي على سوق العمل

للضمان الاجتماعي أثر واضح على الانتاج، وقوة العمل في الاقتصاد، ويمكن مناقشة ذلك من خلال وجهتي نظر؛ الأولى تقول: إنّ المنافع المالية التي تصرف للأفراد، غالباً ما تصرف على احتياجاتهم الأساسية، والضرورية، مما يزيد الطلب الحقيقي على السلع، والخدمات. والثانية تقول: إنّ تكلفة إيجاد هذه المنافع المالية للأفراد، تشكل عبئاً على الاقتصاد، كما أنه في حالة تمويل نظام الضمان الاجتماعي، من قبل العمال وأصحاب العمل فقط -أي بدون تدخل الحكومة- فإنه وبالنسبة للعمال، سيكون هناك عبء مالي عليهم، وخصوصاً على ذوي الدخل المنخفض، الأمر الذي قد يزيد نسبة الفقر بينهم.

أما فيما يتعلق بأصحاب العمل فإن الأمر يناقش من جانبين:[2]

الأول: أنّ اشتراكات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها أصحاب العمل، تؤدي إلى زيادة تكاليف الانتاج، وتقليل الأرباح، وبالتالي فإنّ هذا يشجع أصحاب العمل على البحث عن طرق كثيفة رأس المال (Capital Intensive) ، والتي تعتمد على رأس المال أكثر من العمال. الأمر الذي يؤدي إلى تقليل مستوى العمالة، وزيادة نسب البطالة في الاقتصاد.

---

(1) Rejda,George.E., Economics of Social insurance programs, second edition, Englewood Cliffis, New Jersey, P 446, 447.

(2) McGillivray,W. R FCA, Social Security and the National Economy, ISSA, 1993, P. 4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الثاني: تؤدي اشتراكات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها أصحاب العمل، إلى زيادة تكاليف الانتاج، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المنتجة، وبالتالي فإن هذه السلع ستصبح غير منافسة -على مستوى الأسعار-، مع السلع نفسها التي تنتجها الدول الأخرى، لا سيما تلك التي تكون فيها نسبة الاشتراكات للضمان قليلة، وبطبيعة الحال فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الصادرات.

وهناك وجهة نظر أخرى تقول إنّ اشتراكات أصحاب العمل لصالح الضمان الاجتماعي، قد تنعكس على وجود أجور نقدية منخفضة للعمال، وبالتالي فإنه لا يوجد أثر لاشتراكات الضمان الاجتماعي، على كلفة العمل؛ وبالنظر إلى الدول العالمية المتنافسة تجارياً، نجد أنه لا يوجد أيّ مؤشر عملي، على أنّ الدول ذات الاشتراكات المنخفضة تحقق مكاسب حقيقية أكبر، من تلك الدول ذات الاشتراكات المرتفعة. وإذا اعتبرت تكاليف العمل هي جزء صغير من تكاليف الانتاج، -واشتراكات الضمان الاجتماعي هي جزء صغير من تكاليف العمل- فإن المنافسة لا تتأثر بشكل كبير، بارتفاع الاشتراكات، أو انخفاضها، مع احتمال ابقاء أصحاب العمل أسعار السلع ثابتة، وتعويض الزيادة في التكاليف عن طريق زيادة الانتاج.[1]

مما سبق نلاحظ أن للضمان الاجتماعي أثر واضح على سوق العمل حيث يتمثل ذلك بأثر اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل على تكاليف الإنتاج والتي تؤثر سلباً على الطلب على العمل والبحث عن طرق إنتاج كثيفة رأس المال (Capital Intensive)، كما أن زيادة تكاليف الإنتاج تنعكس على سعر السلع المنتجة بحيث تصبح غير منافسة عالمياً وبالتالي انخفاض الصادرات.

---

(1) McGillivray. W.R. FCA, op. cit, PP. 4, 5.
وانظر أيضاً محمد، برهام، مدخل إلى التأمينات الاجتماعية، ١٩٩١، الاسكندرية، د.ن، ص ص ٩٧-٩٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما أنه توجد وجهة نظر أخرى تقول بعدم وجود أي أثر للضمان الاجتماعي على تكاليف الإنتاج وخصوصاً أنه لا توجد أية مؤشرات عملية تدل على وجود مثل هذا الأثر عند مختلف الدول.

هذا من ناحية أثر اشتراكات الضمان أما عن أثر استثمارات الضمان على سوق العمل فإن لاستثمارات الضمان الاجتماعي أثر واضح على سوق العمل والذي يتمثل بأن زيادة استثمارات الضمان الاجتماعي تعني زيادة حجم الاستثمار الكلي وتوسعه وبالتالي زيادة حجم العمالة المطلوبة من أجل هذا التوسع.

ثالثاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار

إنّ وجود احتياطيات ضخمة، لدى مؤسّسات الضمان الاجتماعي، يعني وجود مدخرات وطنية تؤثر على اقتصاد الدولة ككل، لذا كان لا بد من الاهتمام بهذه المدخرات، واعتبارها جزءاً مهماً من ثروات الدولة، ليستفادَ منها في تمويل خطط التنمية وإنجاحها؛ لذا كان لا بد من المحافظة على هذه المدّخرات وزيادتها حتى تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وحتى تستطيع الاستمرار بأداء دورها، تجاه الاقتصاد الوطني.

ولعلّ وجود نظام للضمان الاجتماعي في أيّ مجتمع، يساعد على تعزيز انتاجية الاستثمار، ويمكّنها من ايقاف، أو تخفيض تسرّب رأس المال (Capital Flow)[1]، وذلك لأن وجود أنظمة للضمان الاجتماعي، يعني وجود احتياطيات مالية كبيرة؛ مما يشجع على التفكير في استغلال، واستثمار هذه الاحتياطيات، وقتئذ ينشأ عدد من المشاريع الانتاجية في الاقتصاد، الأمر الذي يعمل على خلق مناخ استثماري جيد، يشجع أصحاب رؤوس الأموال المحلية على الاستثمار داخل الدولة.

(1) Vittas Dimitri, Contractual Saving and Emerging Securities Markets, The World Band, Feb 1992, P. 12.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن المنطقيّ اعتبار استثمار احتياطيات الضمان الاجتماعي، بمشاريع انتاجية بشكل فعّال، يؤدي إلى إيجاد فرص عمل، وبالتالي زيادة نسبة العمالة، وتقليل نسبة البطالة في الاقتصاد. هذا، بالإضافة إلى أنّ رأس المال المجمع من استثمارات الضمان الاجتماعي، يمكن اعتباره جزءاً من التكوين الرأسمالي المحلي في الاقتصاد.

ومن هنا جاءت أهمية استثمار احتياطيات الضمان الاجتماعي، وخصوصاً أنّ احتياطيات الضمان الاجتماعي، قد واجهت مشاكل عديدة، من أهمّها:(١)

١- الاعتقاد بأنه ما دام هناك فائضاً، فلا بد من رفع مستوى، وقيمة المنافع المقدّمة من قبل مؤسّسات الضمان الاجتماعي للأفراد المستحقّين.

٢- تَعرُّض قيمة الاحتياطيات المالية لخطر التآكل في قوة القيمة الشرائية، وخصوصاً مع تزايد أعباء، ومؤسسات الضمان الاجتماعي تجاه الأفراد.

ومن هنا خرجت فكرة وضع سياسة استثمارية ناجحة، ومناسبة للاحتياطيات المالية، حتى يتسنّى لمؤسسات الضمان الاجتماعي القيام بأعبائها على أحسن وجه.

وقد تطرقت الدراسة في موضع سابق، إلى بعض المعايير، والمحددات، التي لا بد أنّ تتوافر في السياسة الاستثمارية، المتبعة لدى مؤسسات الضمان الاجتماعي، حيث إنّ من أهم هذه المبادئ:(٢)

١- المحافظة على القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة، والمقصود هنا المحافظة على القوّة الشرائية لاحتياطيات التأمينات الاجتماعية. وهذا أمرٌ ضروري لاستمرار

---

(١) كنعان، عبد الغفور حسن ، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية، دورة التأمينات الاجتماعية، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٨٠، الجزء الأول، ص ١٧٠.

(٢) عبد الله، عثمان اسماعيل ، سياسة الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية، مرجع سابق، ص ص ٥-٦، وانظر أيضاً، عامر سليمان عبد الملك، التأمينات الاجتماعية في الدول العربية، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٤٣٧-٤٣٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المؤسّسات في القيام بأعبائها، والتزاماتها تجاه الأفراد، وخصوصاً أوقات التضخم، والركود الاقتصادي.

٢- توافر عنصر الربح؛ وذلك لزيادة مدخراتها، واحتياطياتها، حتى تضمن استمرارية مؤسّسات الضمان الاجتماعي، وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

٣- التنوّع بأوجه الاستثمار، وذلك لمنع التركيز غير الملائم في نوع معين من أنواع الاستثمار، وبالتالي تقليل مخاطر الاستثمار.

٤- توافر عنصر السيولة؛ من أجل مواجهة الحالات الطارئة.

وبناءً عليه؛ فإن من أهم الاستثمارات التي يمكن لمؤسّسات الضمان الاجتماعي أنّ تقوم بها، وتنطبق عليها، مبادئ الاستثمار العامة هي:[1]

أولاً: الاستثمارات في الدين العامّ:

ومع أنّ هذا النوع من الاستثمار، لا يعطي مردوداً كبيراً، إلا أنّه يعتبر من أقلّ الإستثمارات مخاطرة، مع أنّ بعض الاقتصاديين، قد يرى أنّ الاستثمار بالدين العامّ، أكثر الاستثمارات تعرّضاً لخطر التضخّم، وانخفاض القيمة الحقيقية للأموال المستثمرة، إلا أنّ أهمية هذا النوع من الاستثمارات، تكمن في استخدامها من قِبَل الدولة، لدعم خطط التنمية الاقتصادية.

(١) كنعان، عبد الغفور حسن ، استثمار التأمينات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ١٧٥-١٨٢. وانظر أيضاً، السيد ابراهيم الدسوقي، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١١٨-١٥١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ثانياً: الاستثمار في الأسهم والسندات

والهدف من هذا النوع من الاستثمار، هو المحافظة على نسبة سيولة، تمكن مؤسّسات الضمان الاجتماعي من تدارك أوضاعها، في حالات الطوارئ، وأهمّ ما يميّز الاستثمارات في الأسهم، والودائع، هو محافظتها على قيمتها الحقيقية، في حالة تغير الأسعار.

ثالثاً: الاستثمار في شراء الأراضي والعقارات

وإنّ من أهمّ ما يُميّز هذا النوع من الاستثمار، هو المحافظة على قيمتها الحقيقية، مهما ارتفعت الأسعار، فبازدياد الأسعار تزداد القيمة الحقيقية للعقارات والأراضي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

قياس الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

www.manaraa.com

تمهيد*:

بعد أن بيّنت الدراسة الآثار الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة، للضمان الاجتماعي. من خلال عرض وجهات النظر الاقتصادية المختلفة، فقد تم قياس الآثار الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة، للضمان الاجتماعي قياسياً، حيث تم بناء نماذج قياسية كلّية (Macro Economic Models)، يمكن من خلاله قياس أهمّ الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي.

وكما أشير سابقاً فإنّ الدراسات التي تطرّقت إلى دراسة الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي كانت محدودة. غير أن بعضها استخدمت نماذج قياسية كلّية، مكوّنة من مجموعة من المعادلات الآنية، التي تقيس آثار الضمان الاجتماعي على الاقتصاد الكلي. وفي محاولة لبناء نموذج قياسي كلي، كفيل بقياس الآثار الاقتصادية للضمان الاجتماعي، يفترض أن معظم الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، توجه نحو الاستثمار، وعليه فإن النموذج المقترح سيتكون من ثلاث معادلات آنية، تدخل استثمارات الضمان الاجتماعي كمتغير مستقل في معادلة الاستثمار.

كما تم قياس أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك، من خلال معادلة خط انحدار متعدد، يقيس من خلالها أثر اقتطاع اشتراكات الضمان الاجتماعي على الاستهلاك.

كما تم قياس أثر استثمارات الضمان الاجتماعي على سوق العمل، من خلال بناء نموذج قياسي، مكون من معادلة خط انحدار بسيط، تدخل استثمارات الضمان الاجتماعي كمتغير مستقل، في دالة العمالة.

---

* تم تقدير النتائج باستخدام الأرقام الحقيقية للمتغيرات ولكن كانت النتائج بالأرقام الاسمية أفضل، لذا تم اعتماد الأرقام الاسمية في التقدير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أولاً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستثمار:

النموذج القياسي:

يتكون النموذج القياسي من ثلاث معادلات آنية، وسوف يتم تقدير هذا النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. (Two Stages Least Square 2SLS).

معادلات النموذج:

١- دالة الاستثمار:

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين إجمالي الاستثمار، وبين كل من الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، وسعر الفائدة، ورأس المال المقدر في فترة سابقة، وأرباح الشركات المساهمة، غير الموزعة كما يلي:

$$I_t = a_0 + a_1 RR_t + a_2 r_t + a_3 k_{t-1} + a_4 UF_t + u_{1t}$$

حيث تمثل:

I_t : إجمالي الاستثمار

RR_t : استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t.

r_t : سعر الفائدة في الفترة t.

k_{t-1} : رأس المال المقدر في الفترة t-1.

UF_t : أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة في الفترة t.

u_{1t} : المتغير العشوائي.

وتفترض الدراسة هنا أن الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، توجه توجيهاً مباشراً نحو الاستثمار، حيث يتوقع أن زيادة احتياطيات الضمان الاجتماعي النقدية، ستزيد من حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد، لذا فإنه سوف يتم ادخال

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، كمتغير مستقل، في معادلة الاستثمار، من أجل دراسة أثر هذه الاحتياطيات النقدية على الاستثمار الكلي.

كما يتوقع أن تكون اشارة معامل سعر الفائدة سالبة، طبقاً للنظرية الاقتصادية التي تقضي بأن العلاقة بين سعر الفائدة، والاستثمار، هي علاقة عكسية، لأن الطلب على الاقتراض من البنوك من أجل الاستثمار يزداد ومن أجل الإيداع يقل مع انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي التوجه نحو الاستثمار بدلاً من الإيداع.

وأما معامل رأس المال المقدر، فيتوقع أن تكون اشارته سالبة، حيث إن رأس المال المقدر في الفترة t-1 كبيراً، وبالتالي فإن الاضافة إليه في صورة استثمار صافٍ سوف تجعله يتناقص تدريجياً.

كما يتوقع أن تكون العلاقة بين أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة واجمالي الاستثمار علاقة موجبة، حيث إن هذه الشركات تخصص جزءاً من أرباحها نحو توسيع الاستثمار وتطويره.

٢- دالة الأجور الاسمية:

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الأجور الاسمية، وبين كل من الدخل المحلي الإجمالي الاسمي، وحجم القوى العاملة، كما يلي:

$$NW_t = b_0 + b_1 NGDP_t + b_2 L_t + U_{2t}$$

حيث تمثل:

NW_t : الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) في الفترة t.

$NGDP_t$: الدخل المحلي الاجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) في الفترة t.

L_t : حجم القوى العاملة في الفترة t.

U_{2t} : المتغير العشوائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ويفترض في هذه المعادلة، أن أهم محددات الأجور الاسمية في الاقتصاد هي: الدخل المحلي الاجمالي الاسمي، وحجم قوة العمل، ويفترض أنه كلما ازداد الدخل المحلي الإجمالي الاسمي، تزداد قيمة الأجور الاسمية؛ لأن زيادة الدخل المحلي الاجمالي الاسمي، تعني في العادة، توسع في عمليات الإنتاج، وبالتالي زيادة الطلب على العمال (عناصر الإنتاج)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأجور في الاقتصاد.

وكذلك الأمر بالنسبة لقوة العمل، حيث إنه كلما ازداد عدد العمال في الاقتصاد، ازداد اجمالي الأجور الاسمية المدفوعة.

٣- دالة احتياطيات الضمان الاجتماعي النقدية:

وتمثل هذه الدالة العلاقة بين الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، وكل من الأجور الاسمية، وحجم القوى العاملة، كما يلي:

$$RR_t = e_0 + e_1 NW_t + e_z L_t + U_{3t}$$

حيث تمثل:

RR_t : الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي في الفترة t.

NW_t : الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) في الفترة t.

L_t : حجم القوى العاملة في الفترة t.

U_{3t} : المتغير العشوائي.

وتبيّن هذه المعادلة أن حجم الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، يعتمد على قيمة الأجور الاسمية، حيث إن اقتطاعات الضمان الاجتماعي، هي نسبة ثابتة من الدخل، ويعتمد حجم الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي أيضاً على قوة العمل، حيث إنه كلما ازداد حجم العمال، ازدادت قيمة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، على فرض أن العمال مشتركين بنظام الضمان الاجتماعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

تقدير النتائج:

تم تقدير نتائج النموذج القياسي، باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، (2SLS) بعد التأكد من مشكلة التمييز[1] (Identification Problem) وكانت المعادلات أكثر من مميزة (Over Identify)، حيث يتعذر تقدير المعادلات الآنية بطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary least square OLS).

وقد تم استخدام الرزمة الاحصائية المعروفة بـ (SPSS)، واستناداً لقاعدة المعلومات في ملحق رقم (١) كانت نتائج التقدير كما يلي:

المعادلة الأولى:

$$I = 812.3 + 2.6\ RR - 6.4r - 0.13k_{t-1} + 0.03UF$$

t- ratio (0.88) $(1.8)^{***}$ (-0.06) (-0.9) $(1.8)^{***}$

معامل التحديد $(R^2) = 0.83$

معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2 = 0.78$

*** ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٠٪.

من المعادلة السابقة تبين أن أثر الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي إيجابي، وذو دلالة احصائية، عند مستوى (١٠٪)، وكانت اشارة معامل الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي (RR) موافقة للنظرية الاقتصادية، حيث تشير النظرية إلى أن زيادة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، تزيد حجم الاستثمار الكلي، على فرض أن معظم هذه الاحتياطيات توجه نحو الاستثمار. ومن المعادلة نجد أن زيادة الاحتياطيات النقدية، بنسبة ١٪، فإن هذا يعني أن الاستثمار الكلي سيزيد بنسبة ٢,٦٪، ومع أن هذه النسبة قد يكون مبالغاً فيها، إلا أنه يمكن اعتبارها كمؤشر على مدى تأثير الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي على الاستثمار الكلي في الأردن.

---

(1) Maddala, G.S., Introduction to Economictrics, Macmillan Publishing Company, New Yourk, 1989, PP. 297-304.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

وأما بالنسبة لعلاقة الاستثمار (I) بسعر الفائدة (r) فإن اشارة معامل سعر الفائدة (r) سالبة، وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية التي تقول إنه كلما ازداد سعر الفائدة قل الاستثمار، ولكن هذه العلاقة لم تكن ذات دلالة احصائية، وقد يُعزى ذلك للثبات النسبي لمعدلات أسعار الفائدة الاسمية في الأردن، على طول فترة الدراسة.

وأما بالنسبة للعلاقة بين رأس المال المقدر، والاستثمار، فإن العلاقة كانت سالبة، ولم تكن ذات دلالة احصائية ويمكن تعليل وجود العلاقة السالبة بين رأس المال، والاستثمار، بأن رأس المال يتعرض للاهتلاك سنوياً، ومن ثم يتم احلاله من جديد [1]، بالاضافة إلى أن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد محدودة وبالتالي فإن إضافة استثمار إلى رأس المال المقدر تجعله يتناقص تدريجياً.

وأخيراً بالنسبة لأرباح الشركات المساهمة غير الموزعة، فإن العلاقة بين هذه الأرباح والاستثمار، علاقة موجبة، وأنها ذات دلالة إحصائية على درجة معنوية تساوي (١٠٪) وهذا يعني أن الشركات المساهمة تخصص جزءً من أرباحها لتوجيهها في تطوير إنتاجها وتوسيعه الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي. ومن المعادلة نلاحظ أن زيادة الأرباح غير الموزعة بنسبة ١٪ تعني زيادة الاستثمار بنسبة ٠,٠٣٪.

المعادلة الثانية:

$$NW = -104.88 + 0.34\ NGDP + 0.33L$$

t- ratio (-1.8) (6.044) (1.063)

معامل التحديد $(R^2) = 0.99$

معامل التحديد المعدل $(\overline{R}^2) = 0.99$

---

(١) الحلاق، سعيد وآخرون، مرجع سابق، ص ٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وتشير النتائج في المعادلة الثانية إلى أن الدخل المحلي الاجمالي، يؤثر على الأجور الاسمية في الاقتصاد، وأن العلاقة بين الدخل المحلي الاجمالي الاسمي، والأجور الاسمية ذات دلالة احصائية على درجة معنوية عالية. كما أن الاشارة جاءت موافقة للنظرية الاقتصادية، والتي تقول إنه كلما زاد الدخل المحلي الاجمالي، تزداد الأجور في الاقتصاد.

وأما بالنسبة للقوى العاملة، فإنه توجد علاقة موجبة بين عدد العمال، والأجور الاسمية، ولكن على درجة معنوية أقل، كما وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، التي تفترض أنه كلما زاد عدد العمال، زاد مجموع التعويضات التي يتقاضاها هؤلاء العمال.

المعادلة الثالثة:

$$RR = -331.16 + 0.41\ NW + 0.38L$$

t- ratio (-4.6) (2.5)* (1.02)

معامل التحديد $(R^2) = 0.97$

معامل التحديد المعدل $(\overline{R}^2) = 0.96$

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٪.

وبالنظر إلى المعادلة الثالثة، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة بين الأجور الاسمية، والاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، وأن هذه العلاقة ذات دلالة احصائية على درجة معنوية عالية (١٪)، وأن اشارة معامل الأجور الاسمية (NW) موجبة، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، التي تقول إنه كلما زادت الأجور الاسمية، تزداد قيمة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، على فرض أن اشتراكات الضمان الاجتماعي هي نسبة من الأجور.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

وأما بالنسبة للعمال، فإن النتائج تشير إلى وجود علاقة موجبة، ومطابقة، للنظرية الاقتصادية بين عدد العمال، والاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، ولكن على درجة معنوية أقل، ويمكن تعليل ذلك بوجود تهرب كبير، عند كثير من العمال، وأصحاب العمل-وخصوصاً في المنشآت الصغيرة- من الاشتراك بنظام الضمان الاجتماعي، علماً بأن قانون الضمان الاجتماعي، يُلزم جميع العاملين في الشركات، والمنشآت التي تستخدم خمسة عمال فأكثر، بالاشتراك في الضمان الاجتماعي، كما يُلزم القانون الأردنيين العاملين في البعثات الاقليمية، والدولية، والبعثات السياسية، والعسكرية العربية والأجنبية العاملة في المملكة، والملحقيات، والمراكز التعليمية والفنية التابعة لها. كما وأنه لأي عامل، وعلى أساس اختياري، وبناءً على رغبته، ورغبة صاحب العمل في المنشآت، والشركات، التي تستخدم أقل من خمسة عمال أن يشترك في نظام الضمان الاجتماعي.

الصورة المختصرة للنموذج (The Reduced Form):

من خلال الجزء السابق من هذا الفصل، تم قياس الآثار المباشرة للضمان الاجتماعي على الاقتصاد، وحتى يمكن قياس الآثار الاقتصادية غير المباشرة، كان لا بد من اشتقاق الشكل المختصر للنموذج القياسي (Reduced Form)، والذي يمكن اشتقاقه كما يلي:

$$I = a_0 + a_1 RR + a_2 r + a_3 K_{t-1} + a_4 UF$$

$$NW = b_0 + b_1 NGDP + b_2 L$$

$$RR = e_0 + e_1 NW + e_2 L$$

$$I = a_0 + a_1 [e_0 + e_1(b_0 + b_1 NGDP + b_2 L) + e_2 L] + a_2 r + a_3 K_{t-1} + a_4 UF$$

$$I = a_0 + a_1 [e_0 + e_1 b_0 + e_1 b_1 NGDP + e_1 b_2 L + e_2 L] + a_2 r + a_3 K_{t-1} + a_4 UF$$

$$I = a_0 + a_1 e_0 + a_1 e_1 b_0 + a_1 e_1 b_1 NGDP + a_1 e_1 b_2 L + a_1 e_2 L + a_2 r + a_3 K_{t-1} + a_4 UF$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

$$I = (a_0 + a_1e_0 + a_1e_1b_0) + a_1e_1b_1NGDP + (a_1e_1b_2 + a_1e_2)\,L + a_2r + a_3K_{t-1} + a_4UF$$

$$I = \pi_0 + \pi_1NGDP + \pi_2L + \pi_3r + \pi_4K_{t-1} + \pi_5UF$$

حيث تمثل:

$$\pi_0 = (a_0 + a_1e_0 + a_1e_1b_0)$$
$$\pi_1 = a_1e_1b_1$$
$$\pi_2 = (a_1e_1b_2 + a_1e_2)$$
$$\pi_3 = a_2$$
$$\pi_4 = a_3$$
$$\pi_5 = a_4$$

وبتعويض قيم المعلمات $(a_0, a_1, a_2, a_3, a_4, b_0, b_1, b_2, e_0, e_1, e_2)$ المقدر في النموذج الهيكلي السابق في المعادلة السابقة (الشكل المختصر) نحصل على ما يلي:

$$I = -160.5 + 0.36\,NGDP + 1.34L - 6.4r - 0.13K_{t-1} + 0.03UF$$

من المعادلة السابقة نلاحظ أنه تم قياس أثر كل من الدخل المحلي الاجمالي الاسمي، وحجم القوى العاملة على الاستثمار، في الوقت الذي لم نستطع الحصول على هذه النتيجة من خلال النموذج الهيكلي.

كما يمكن قياس الآثار نفسها باستخدام طريقة الاشتقاق الجزئي، أو باستخدام قانون السلسلة كما يلي:[1]

لقياس أثر الناتج المحلي الاجمالي الاسمي على الاستثمار

$$\frac{dI}{d\,NGDP} = \frac{\partial I}{\partial RR} \cdot \frac{d\,RR}{d\,NW} \cdot \frac{d\,NW}{d\,NGDP}$$
$$= (2.6)\,(0.41)\,(0.34)$$
$$= 0.35 > 0$$

(1) Chang Alpha C., Fundamental Methods of Mathmatical Economics, Mc Graw-Hill International Editions, Economic Series, Third Edition 1984, PP. 194-195.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

وهذا يعني أن للناتج المحلي الاسمي الاجمالي أثراً ايجابياً، ومهماً، في تحفيز الاستثمار، وذلك من طريق أثره على الأجور، حيث إن زيادة الناتج المحلي الاسمي الاجمالي، يعني زيادة الأجور الاسمية، وبالتالي زيادة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، (على فرض أن اشتراكات الضمان الاجتماعي، هي نسبة من الأجور). والتي لها دور مهم، ومباشر، في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن.

ولقياس أثر حجم العمالة على الاستثمار الكلي نأخذ

$$\frac{dI}{dL} = \frac{\partial I}{\partial RR} \cdot \frac{dRR}{dL} + \frac{\partial I}{\partial RR} \cdot \frac{dRR}{dNW} \cdot \frac{dNW}{dL}$$

$$= (2.6)\ (0.38) + (2.6)\ (0.41)\ (0.33)$$

$$= 0.99 + 0.35$$

$$= 1.34 > 0$$

ونلاحظ أن للعمالة أثراً واضحاً على الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني وذلك من خلال جانبين:

الأول: وهو ضعيف، من خلال تأثيرها على الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، والتي تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الكلي.

الثاني: من خلال تأثيرها على الأجور الاسمية، والتي تؤثر على حجم الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، وبالتالي تأثيرها في تحفيز الاستثمار الكلي في الاقتصاد.

ولقياس أثر الأجور الاسمية على الاستثمار نأخذ:

$$\frac{dI}{dNW} = \frac{\partial I}{\partial RR} \cdot \frac{dRR}{dNW}$$

$$= (2.6)\ (0.41)$$

$$= 1.1 > 0$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ونلاحظ أن للأجور الاسمية دوراً مميزاً في تحفيز الاستثمار الكلي، من خلال تأثيرها على الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، والتي تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الكلي في الاقتصاد.

ثانياً: أثر الضمان الاجتماعي على الاستهلاك

النموذج القياسي:

أما فيما يتعلق بأثر اقتطاعات الضمان الاجتماعي على الاستهلاك، فقد تم اعتماد معادلة خط انحدار متعدد، حيث يكون فيه الاستهلاك كمتغير تابع، ويكون كل من اقتطاعات الضمان الاجتماعي، والناتج المحلي الاجمالي الاسمي، كمتغيرات مستقلة، كما تم أخذ متغير وهمي، (Dummy Variable) كمتغير مستقل بقيمة (١) للسنوات ٨٨-٩١ وهي سنوات الأزمة الاقتصادية، التي مرت على الأردن وقيمة (٠) لباقي السنوات وذلك كما يلي:

$$C_t = \alpha_0 + \alpha_1 \, cont_t + \alpha_2 \, NGDP_t + \alpha_3 + D_1 + u_{4t}$$

حيث تشير:

C_t : الاستهلاك الخاص في الفترة t.

$cont_t$: اقتطاعات الضمان الاجتماعي التي يدفعها الفرد في الفترة t.

$NGDP_t$: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في الفترة t.

D_1 : المتغير الوهمي.

u_{4t} : المتغير العشوائي.

كما تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للدالة لتصبح كما يلي:

$$Ln\, C_t = \alpha_0 + \alpha_1 \, Ln\, cont_t + \alpha_2 \, Ln\, NGDP_t + \alpha_3 + D_1 + u_{4t}$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما تم تحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها الفرد إلى القيمة الحالية الصافية (NPV)*، وذلك للحفاظ على القيمة الحقيقية لقيمة الاشتراكات مع مرور الزمن، حتى تعطي مؤشراً حقيقياً، وأكثر واقعية.

ومن خلال المعادلة السابقة، نجد أن حجم الاستهلاك الخاص، يتحدد من خلال حجم اقتطاعات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها الفرد، حيث إنه من المتوقع أن يكون لاقتطاعات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها الفرد أثر موجب، أو سالب، على الاستهلاك، بحيث يكون الأثر سالباً، في حالة تأثر حجم الدخل في حالة الاقتطاعات، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الاستهلاك، أو يكون موجباً في حالة تأثر الادخار الخاص، بحيث يقل الادخار الخاص في حال وجود نظام للضمان الاجتماعي، حيث توجه أموال الادخار الخاص نحو الاستهلاك. بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

وأما عن أثر الدخل المحلي الاجمالي الاسمي على الاستهلاك، فإنه من المتوقع أن يكون أثراً موجباً، حيث إن زيادة الدخل المحلي الإجمالي، تعني زيادة الاستهلاك.

تقدير النتائج:

أما فيما يتعلق بتقدير نتائج دالة الاستهلاك في الأردن، فقد تم تقدير هذه الدالة، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، (Ordinary Least Square OLS)، وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية المعروفة بـ (SPSS) واستناداً لقاعدة المعلومات في الملحق رقم (١) كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$\text{Ln Ct} = 1.5 + 0.12\ln \text{NPV} + 0.7 \ln \text{NGDP} - 0.06\ D_1$$

t- ratio (4.99) (2.996)* (14.82) (-2.22)

معامل التحديد $R^2 = 0.97$

معامل التحديد المعدل $\overline{R}^2 = 0.97$

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٪.

* تم احتساب هذه القيمة باستخدام برنامج Excel على سعر فائدة ٨,٤٪.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

من المعادلة السابقة، نلاحظ أن لاشتراكات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها الفرد أثراً إيجابياً، وذات دلالة إحصائية على مستوى ١٪، وكانت الإشارة موافقة للنظرية، حيث تشير النظرية الاقتصادية، إلى وجود علاقة إيجابية، بين الاستهلاك الخاص، واشتراكات الضمان الاجتماعي، التي يدفعها الفرد، وذلك لأن وجود اشتراكات تدفع للضمان الاجتماعي، هذا يعني أنه يوجد ادخار إجباري لصالح الفرد، وهذا يؤدي إلى تخفيض الادخار الخاص، الأمر الذي يؤدي إلى توجيه مبالغ الادخار الخاص نحو الاستهلاك، وبالتالي زيادته. ومن المعادلة نجد أن زيادة اشتراكات الضمان التي يدفها الفرد بمقدار ١٪ تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بمقدار ١٢, ٠٪.

أما بالنسبة للدخل المحلي الاجمالي الاسمي، فإن العلاقة كانت موجبة، وذات دلالة إحصائية على مستوى (١٪)، وأن إشارة معامل الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، كانت موجبة، وهي موافقة للنظرية الاقتصادية، التي تشير إلى وجود علاقة موجبة، بين الناتج المحلي الاجمالي، والاستهلاك، ومن المعادلة نلاحظ أن زيادة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بمقدار ١٪، تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الخاص بنسبة ٧, ٠٪.

ثالثاً: أثر الضمان الاجتماعي على حجم العمالة

النموذج القياسي:

يتكون النموذج القياسي من معادلة خط انحدار بسيط (Simple Regression) حيث يكون فيه حجم العمالة كمتغير تابع ويكون استثمارات الضمان الاجتماعي كمتغير مستقل وذلك كما يلي:

$$L_t = a_0 + a_1 RR_t + u_{1t}$$

حيث:

L_t : حجم العمالة في الفترة t.

RR_t : استثمارات الضمان الاجتماعي في الفترة t.

u_{1t} : المتغير العشوائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ومن خلال المعادلة السابقة نجد أن حجم العمالة يتحدد بحجم استثمارات الضمان الاجتماعي حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أنه كلما زاد حجم استثمارات الضمان الاجتماعي كلما زاد حجم العمالة وذلك لأن زيادة استثمارات الضمان الاجتماعي تعني زيادة حجم الاستثمار الكلي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج وتوسعه مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمال الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم العمالة.

تقدير النتائج

أما فيما يتعلق بتقدير النتائج فقد تم تقدير الدالة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square OLS) وقد تم استخدام الرزمة الإحصائية المعروفة بـ (SPSS) واستناداً لقاعدة المعلومات في الملحق رقم (١) كانت نتائج التقدير كما يلي:

$$L = 403.3 + 0.7\ RR_t$$

t-ratio (27.4) (18.2)*

$R^2 = 0.95$ معامل التحديد

$\overline{R}^2 = 0.95$ معامل التحديد المعدل

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ١٪.

من المعادلة السابقة نلاحظ أن لاستثمارات الضمان الاجتماعي أثراً إيجابياً وذات دلالة إحصائية على مستوى ١٪ وكانت الإشارة موافقة للنظرية الاقتصادية التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين استثمارات الضمان الاجتماعي وحجم العمالة حيث أن زيادة استثمارات الضمان تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسعه وبالتالي زيادة الطلب على العمال الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم العمالة في الاقتصاد، ومن المعادلة نلاحظ أن زيادة استثمارات الضمان الاجتماعي بنسبة ١٪ تعني زيادة حجم العمالة بنسبة ٠,٧٪.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أولاً: نتائج الدراسة

ومن خلال العرض السابق للدراسة، يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يلي:

١- للضمان الاجتماعي آثار مختلفة على الادخار، فقد يعمل الضمان الاجتماعي على زيادة الادخار، وقد يعمل على تقليله، حيث إن من أهم محددات العلاقة بين الضمان الاجتماعي، والادخار، هو النظام الاقتصادي الكلي، وقوته، ونظام الضمان الاجتماعي المتبع، كما أن للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية دوراً مهماً في تحديد اتجاه، وقوة أثر الضمان على الادخار.

٢- قد تزداد تكاليف الانتاج نتيجة للاشتراكات التي يدفعها أصحاب العمل لصالح عمالهم، لدى نظام الضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى تقليل الأرباح، وبالتالي فإن أصحاب العمل سيتجهون نحو طرق الانتاج، التي يكون فيها الاعتماد على العمال أقل، واعتمادهم على رأس المال أكبر، والتي تسمى طرق كثيفة رأس المال (Capital Intinsive).

٣- إن وجود احتياطيات نقدية كبيرة، لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي، وتوجيه هذه الاحتياطيات، نحو الاستثمارات، يعني وجود فرص عمل كثيرة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة العمالة، وتقليل نسبة البطالة، كما أن توجيه هذه الاحتياطيات نحو الاستثمار، يؤدي إلى خلق مناخ استثماري جيد في البلد، الأمر الذي يشجع الكثير من أصحاب رؤوس الأموال، إلى استثمار أموالهم داخل البلد، وعدم توجيهها نحو استثمارات خارج البلد، أو ما يسمى بتسرب رأس المال (Capital Flow).

٤- تستثمر المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ما نسبته ١١٪ من مجموع أصولها في شراء الممتلكات الحقيقية، مثل الأراضي، والعقارات، و١٧٪ تستثمر في السندات العادية. وأما القروض فهي تمثل ٢٤٪ من إجمالي استثماراتها في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأصول المالية و٤٨٪ من قيمة الأصول المالية المستثمرة فهي تستثمر كودائع بنكية.

٥- من المعوقات الرئيسة، التي تواجه المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، هو الضغط الكبير، الذي تواجهه المؤسسة -ولكونها تعمل تحت اطار القطاع العام- في توجيه مواردها، نحو مشاريع التنمية الاجتماعية، والتي تكون فيها الايرادات المتوقعة قليلة، حيث إن مثل هذه المشاريع، يكون هدفها الأول هو توفير حياة اجتماعية كريمة، لأفراد المجتمع، بغض النظر عن قيمة الربح الاقتصادي.

٦- إن وجود المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ضمن اطار القطاع العام الذي تشرف عليه الحكومة، يعني أن المؤسسة ستبقى مقيدة، بتوجهات وسياسات الحكومة، وهذا يجعل المؤسسة مقيدة في ابتكار الوسائل، والطرق الأكثر فعالية، وأكثر انتاجية وأعلى عائداً، لا سيما إذا عرفنا أن هذه الوسائل تتطلب مخاطرة اقتصادية كبيرة.

٧- إن للاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي في الأردن دوراً مهماً، وفاعلاً في تحفيز الاستثمار الكلي، حيث إن نسبة مساهمة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي، تصل إلى حوالي ٢,٦٪، حيث إن زيادة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي بنسبة ١٪، تعني زيادة الاستثمار الكلي بنسبة ٢,٦٪، ومع أن هذه النسبة قد يكون مبالغاً فيها، إلا أنه يمكن اعتبارها كمؤشر على اتجاه، وفاعلية احتياطيات الضمان الاجتماعي النقدية، في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن.

٨- بسبب الثبات النسبي لمعدلات أسعار الفائدة الاسمية في الأردن، ولوجود عوامل أخرى -أهمها السياسية- تلعب دوراً مهماً في تحديد حجم الاستثمار، فإن سعر الفائدة لا يعتبر محدداً مهماً من محددات الاستثمار في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٩- إن رأس المال المقدر الذي يدخل في دالة الاستثمار في الأردن، يتناقص سنوياً بنسبة ١٣,٠٪، ويعود ذلك إلى اهتلاك رأس المال السنوي، والذي يتم إحلاله، وإلى ضعف القدرة الاستيعابية، لدى الاقتصاد الوطني للاستثمارات الجديدة.

١٠- أرباح الشركات المساهمة غير الموزعة تلعب دوراً مهماً في تحفيز الاستثمار الكلي، حيث يتم تخصيص جزء من هذه الأرباح لتوجيهها نحو الاستثمار.

١١- للدخل المحلي الاجمالي الاسمي أثر ايجابي، وغير مباشر، في تحفيز الاستثمار الكلي، وذلك عن طريق أثره على الأجور، حيث إن زيادة الدخل المحلي الاجمالي الاسمي، يعني زيادة الأجور الاسمية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، والتي لها دور مهم، ومباشر، في تحفيز الاستثمار الكلي.

١٢- تؤثر العمالة على الاستثمارات الكلية في الاقتصاد الأردني من جانبين:

الأول، وهو ضعيف، من خلال تأثيرها على الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، والتي تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الكلي.

والثاني من خلال تأثيرها على الأجور الاسمية، والتي تؤثر على احتياطيات الضمان الاجتماعي، والتي تؤثر على الاستثمار الكلي في الاقتصاد.

١٣- تلعب الأجور الاسمية دوراً فاعلاً في تحفيز الاستثمار الكلي، من خلال تأثيرها على الاحتياطيات النقدية للضمان الاجتماعي، والتي تؤثر وبشكل ايجابي على الاستثمار الكلي في الاقتصاد.

١٤- للاشتراكات التي يدفعها الفرد لصالح الضمان الاجتماعي أثر إيجابي على الاستهلاك الخاص في الأردن، حيث إن زيادة هذه الاشتراكات بنسبة ١٪ تزيد من الاستهلاك الخاص بنسبة ١٢,٠٪، وهذا يعني أن الادخار الخاص في الأردن، يقل في حالة زيادة الاشتراكات التي يدفها الفرد لصالح الضمان على اعتبار أن هذه الاشتراكات تعتبر ادخاراً إجبارياً لصالح الفرد، والتي تمثل البديل عن ادخاره الخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٥- تؤثر استثمارات الضمان الاجتماعي على حجم القوى العاملة تأثيراً إيجابياً، حيث إن زيادة هذه الاستثمارات بنسبة ١٪ تزيد من حجم القوى العاملة بنسبة ٠,٧٪.

ثانياً: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج السابقة فإن هذه الدراسة توصي بما يلي:

١- تطوير إدارة الاستثمار، بحيث تتماشى مع سياسات الاستثمار الحديثة، وذلك عن طريق وضع برامج تدريبية لعمليات الاستثمار.

٢- التوجه نحو الخصخصة الجزئية، لدالة الاستثمار في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، وذلك عن طريق الاستفادة من الكفاءات الخارجية المختصة (القطاع الخاص)، في إدارة الاستثمار.

٣- تقليص دور المؤسسة في الاشراف على الصناديق الرئيسة والمهمة، وجعل الصناديق التي تُعطي منافع ثانوية بأيدي القطاع الخاص، ويأتي هذا كنوع من أنواع الخصخصة الجزئية، لصناديق نظام الضمان الاجتماعي في الأردن.

٤- تدريب الكوادر الموجودة لدى المؤسسة، من أجل الحصول على الكفاءة، والقدرة اللازمة من أجل إدارة استثمارات المؤسسة بالشكل المطلوب، كما يجب زيادة الحوافز المادية، والمعنوية، لأصحاب الكفاءات من أجل بقائهم داخل المؤسسة.

٥- تشكيل لجنة خاصة بشؤون الاستثمار، تتكون من مختصين بشؤون الاستثمار، بحيث يكون من مهامها اتخاذ قرارات الاستثمار، ضمن السياسات العامة الموضوعة للمؤسسة.

٦- الاهتمام بوجود شبكة معلومات، بحيث تتوافر المعلومة لدى صُنّاع القرار في المؤسسة بأسرع وقت ممكن.

٧- ايجاد نوع من أنواع التنسيق بين أنظمة الضمان الاجتماعي، لدى الدول العربية، من أجل تبادل الخبرات، والمعلومات، ونقل التجارب.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أ- المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

١- اسكندر، نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨.

٢- الدسوقي، السيد ابراهيم، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٣- السعيد، صادق مهدي، التأمينات الاجتماعية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ١٩٨٠.

٤- عبد الملك، عامر سليمان، التأمينات الاجتماعية في الدول العربية، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.

٥- عبد المولى، السيد، أصول الاقتصاد، دار الفكر العربي، ١٩٧٧.

٦- عبد المولى، السيد، المالية العامة، دار الفكر العربي، ١٩٨٠.

٧- العلي، عادل، التأمينات الاجتماعية، مؤسسة دار الكتاب والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨١.

٨ عيسى، علي، دراسة مقارنة بين نظم الضمان الاجتماعي في الأردن والدول العربية، د.ن، ١٩٨٩.

٩- كنعان، عبد الغفور حسن، استثمار احتياطيات التأمينات الاجتماعية، دورة التأمينات الاجتماعية، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، الجزء الأول، ١٩٨٠.

١٠- المحجوب، رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

١١- المحجوب، رفعت وصدقي عاطف، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار النهضة العربية، ١٩٦٧.

١٢- محمد، برهام، مدخل إلى التأمينات الاجتماعية، د.ن، الاسكندرية، ١٩٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٣- مراد، محمد حلمي، التأمينات الاجتماعية في البلاد العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.

١٤- النجار، عبد الهادي، مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية، ١٩٨٨.

ثانياً: الدوريات:

١- الحلاق، سعيد، وآخرون، دور الضمان الاجتماعي في تحفيز الاستثمار الكلي في الأردن، دراسة قياسية (١٩٨٠-١٩٩٣)، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٩٩٦م، عمان.

٢- الدسوقي، ابراهيم وعامر، غزال، نحو بناء نموذج قياسي لدراسة التأثيرات الاقتصادية للضمان الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثاني، العدد الأول، ١٩٩٠، الرياض.

٣- متولي، مختار والدسوقي السيد، تأثير العوامل الاقتصادية على مؤشرات الضمان الاجتماعي السعودي، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد الثالث، العدد الأول، ١٩٩١، الرياض.

ثالثاً: أبحاث غير منشورة:

١- عبد الله، عثمان اسماعيل، الأردن وتجربته في مجال الضمان الاجتماعي، بحث غير منشور، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ١٩٨٢.

٢- عبد الله، عثمان اسماعيل، سياسات الاستثمار في مؤسسات التأمينات الاجتماعية، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، تقرير مقدم إلى الاجتماع الأول للمدراء العاملين لمؤسسات التأمينات الاجتماعية العربية، ١٩٨٥.

٣- القضاه، عبد الله، الإدارة والتنظيم، المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مكتب التخطيط، ١٩٩٦.

٤- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مكتب التطوير الإداري، ورشة عمل بعنوان "تأهيل مدراء وأطباء الفروع"، ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

رابعاً: النشرات

١- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية، أعداد مختلفة.

٢- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

٣- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الضمان الاجتماعي في سطور، دائرة الاعلام والعلاقات العامة، ١٩٩٤.

٤- المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، قانون الضمان الاجتماعي، قانون مؤقت رقم (٣٠) سنة ١٩٧٨.

ب- المراجع الانجليزية:

First: Books:

1- Chiang, C. Alpha, Fundamental Methods of Mathematical Economics, Third Edition, Mc Grow-Hill, 1988.

2- Rejda, E., George, Economics of Social Insurance Programs, Second Edition, Englewood Cliffis, New Jersey.

3- Maddala, G.S, Introduction to Economitrics, Macmillan Publishing Company, New York, 1989.

4- Dornbusch, R. and S. Fisher, Macroeconomics, Sixth Edition, 1994.

5- Shapiro, Edward, Macroeconomic Analysis, Harcourt Barco Jovanovich, Inc, Fifth Edition,

Second: Articales

1- Mumell, Alicia H., "The Impact of Social Security on Personal Saving", National Tax Journal, December 1974.

2- Ycas, A., Martynas, "The Challenge of 21st Century Innovating and a dapting Social Security Systems to Economic Social and

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Demographich Changes in the English-Speaking Americans", Social Security Bulletin, Winter, 1994.

3- Felstein, Martin, "Social Security, Induced Retirement, and Aggregate Capital Accumulation", Journal of Political Economy, October 1974.

4- Felstein, Martin, "Fisical Policies, Capital Formation and Capitalisim", NBER, October 1994.

5- Gillivray, Mc , W., "Social Security and National Economy", ISSA, 1993.

6- M. El-Said, Sadek, "Effects of Social Security on Socio-Economic Development in The Developed and Developing Countries", Al Bohoth Al Edaria Journal, No. 4, 1980.

7- Murphy, E.M, "Methods of Financing Social Security: An Introductory Analysis, ISSA Studies and Researches, No. 15, Geneva, 1979.

8- Tharp, Charles, and Others, "Report on Development of Investment Function for The Social Security Corporation of Jordan, The World Bank, Nov. 1996.

9- Vittas, Dimitri, "Contractual Saving and Emerging Securities Markets", The Country Economics Dep., The World Bank, Feb, 1992.

10- Vittas, Dimitri, "The Case for Partial Privatization of Pensions in Jordan, The World Bank, March, 1997.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق رقم (أ١)

مليون دينار

السنة	استثمارات الضمان الاجتماعي (١) (RR_t)	تعويضات العاملين بالأسعار الجارية (٢) (NW_t)	سعر الفائدة (٣) (٪) (R_t)	الدخل المحلي الاسمي الاجمالي (٤) $(NGDP_t)$	الاستهلاك الخاص (٥) (C_t)	اشتراكات الضمان التي يدفعها الفرد (٦) $(cont_t)$
١٩٨٠	١٢,٣٩٧	٤١٨,١	٦,٠٠	١١٨٠,٣	٩٣٠,٣٠	١,٥٩
١٩٨١	١٩,٨٨١	٥١٤,٩	٦,٥٠	١٤٦٩,٣	١١٤١,٤٠	٣,٨٦
١٩٨٢	٣٧,٥٥٢	٦٠١,٨	٦,٥٠	١٧٠١,٣	١٤٥٧,٩٠	٧,٩٦
١٩٨٣	٦٩,٤٥٨	٦٥٦,٨	٦,٢٥	١٨٢٨,٧	١٥٧٩,١٠	٩,٠٥
١٩٨٤	١٠٥,٤٦٤	٧٠٧,٨	٦,٢٥	١٩٨١,٤	١٦٤٨,٤٠	١٢,٠٥
١٩٨٥	١٢٩,٦٦٦	٧٥١,٦	٦,٢٥	٢٠٢٠,٢	١٧٩٤,٨٠	١٢,٧٨
١٩٨٦	١٥٧,٣٤٢	٨٠٢,٣	٦,٢٥	٢١٦٣,٦	١٧١٨,٢٠	١٥,٠١
١٩٨٧	١٩٨,١٠٣	٨٣٧,٩	٦,٢٥	٢٢٠٨,٦	١٦٦٩,٨٠	١٤,٥١
١٩٨٨	٢٥٢,٦٠٠	٨٨٨,٠	٦,٢٥	٢٢٦٤,٤	١٦٢٦,٥٠	١٥,٧٤
١٩٨٩	٣٠١,٦٠٠	٩٣٣,٥	٨,٠٠	٢٣٧٢,١	١٦٣٥,١٠	١٦,٠٩
١٩٩٠	٣٦٦,٠٠	٩٩٤,٦	٨,٥٠	٢٦٦٨,٣	١٩٧٦,٥٠	١٦,٨١
١٩٩١	٤٣٣,٩٠٠	١٠٧٤,٥	٨,٥٠	٢٨٥٥,١	٢٠٣٩,٦٠	١٧,٦٦
١٩٩٢	٤٨٩,٩٠٠	١٢٨٧,٦	٨,٥٠	٣٤٩٣,٠	٢٦٤٨,٤٠	٢٠,٣٣
١٩٩٣	٥٧٥,١٠٠	١٤٧٢,١	٨,٥٠	٣٨١١,٤	٢٧٢٠,٤٠	٢٣,٨٣
١٩٩٤	٦٢٤,٢١٠	١٦٠٣,١	٨,٥٠	٤١٩٠,٦	٢٧٣٨,٣٠	٢٦,٧٠
١٩٩٥	٧٤٤,٥٠٠	١٨٥٧,٣	٨,٥٠	٤٦٢٠,٨	٢٨٥٨,١٠	٣٠,١٢

- المصدر:

(١) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

(٢) سوق عمان المالي، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(٣) IFS, Year Book, Vol. XLIX, 1996.

(٤) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٢، ١٩٩٧م.

(٥) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(٦) المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق رقم (١ ب)

مليون دينار

السنة	الاستثمار الكلي (I_t) (١)	القوى العاملة (L_t) (٢)	أرباح الشركات المساهمة غير الموزعه (UF_t) (٣)	رأس المال القائم (K_t) (٤)	صافي القيمة الحالية لاشتراكات الضمان (NPV_t) (٥)	المتغير الوهمي $(D1_t)$
١٩٨٠	٤٣٣,٠	٠,٤٢٠	٢٦,١١٩	٢٦٤٣,٩	٥,٧٨	٠,٠٠
١٩٨١	٦٦٦,٨	٠,٤٣٥٤	٣٠,٢١٠	٢٩٦٦,٠	١٢,٩٧	٠,٠٠
١٩٨٢	٦٥٠,٨	٠,٤٥١٢	٣٠,٨٢٥	٣٤٧٧,٥	٢٤,٦٢	٠,٠٠
١٩٨٣	٥٨٩,٨	٠,٤٦٧٧	٢٣,٥٠١	٣٩٤٧,٠	٢٥,٨٢	٠,٠٠
١٩٨٤	٥٧١,٢	٠,٤٨٤٧	٢٨,٤٤١	٣٤٠٤,٢	٣١,٧٢	٠,٠٠
١٩٨٥	٤١٤,٩	٠,٥٠٢٤	١٩,٨٦٥	٤٦٣١,٣	٣١,٠٤	٠,٠٠
١٩٨٦	٤٤٤,٣	٠,٥٣٥٤	٣٠,٥١١	٤٨٠٩,٦	٣٣,٦٣	٠,٠٠
١٩٨٧	٥١٥,٦	٠,٥٥٥٧	١٧,٨٧١	٥٠٢١,٧	٢٩,٩٩	٠,٠٠
١٩٨٨	٥٣٢,٥	٠,٥٧٢٢	٥٣,٠٨٥	٥٢٦٦,٩	٣٠,٠١	١,٠٠
١٩٨٩	٥٦٣,٢	٠,٥٨٣٥	١٢٧,٩٣٤	٥٥٥٩,٧	٢٨,٣٠	١,٠٠
١٩٩٠	٨٥٠,١	٠,٦٣٠١	١١٣,٣٦٢	٥٨٧٥,٦	٢٧,٢٧	١,٠٠
١٩٩١	٧٣٨,٥	٠,٦٨٠٠	٨٦,٤٨٧	٦٣٣٦,٢	٢٦,٤٣	١,٠٠
١٩٩٢	١٢٠٨,٨	٠,٧٠٦٠	٨٢,٥٧٦	٦٧١١,٥	٢٨,٠٧	٠,٠٠
١٩٩٣	١٤٢٢,٧	٠,٨٥٩٣	٦٦,٨٠٩	٧٤٣٦,٩	٣٠,٣٥	٠,٠٠
١٩٩٤	١٥١٦,٣	٠,٩٤٩٠	١٠٤,١٩٧	٨٣٨٨,٠	٣١,٣٧	٠,٠٠
١٩٩٥	١٦٥٥,٣	٠,٩٦٠٠	١١٣,٠٩٣	٩٣٣٦,١	٣٢,٦٥	٠,٠٠

– المصدر:

(١) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية، عدد خاص، ايار ١٩٩٦م.

(٢) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد ٣٣، عدد ٢، ١٩٩٧م.

(٣) سوق عمان المالي، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

(٤) تم تقدير رأس المال القائم باستخدام طريقة (ICOR).

(٥) تم احتساب هذه القيمة من قبل الباحث باستخدام برنامج excel على سعر فائدة ٨,٤٪.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

The Economic Effects of Social Security in Jordan

Abstract

This study aims to measure the economic effects of social security in Jordan through measuring the effects of social security reserves on the total investment, on consumption, and on employment.

It is concluded that there is a positive relationship between the social security investments and the total investment, and between the social security contributions and the consumption, and between the social security investments and the labor force in Jordan.

The study recommends the necessity of improving the investment function of the Social Security Corporation so as to consist with the modern investment policies, and establish a co-ordination with the Arab Social Security Systems for the exchange of experience and information.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com